Received : 18 / 3 / 2025 Accepted : 4 / 5 / 2025 Published : 12 / 4 / 2026

المباحث النحوية في مرفوعات الجملة الاسمية المقيدة في كتاب الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية للعلوي(ت749هـ)

م.م. حيدر عبد الكاظم كعيم الحُجابي أ.م.د. كاظم محمد الشبوط

haider.hugabi1982@gmail.com dr.kadhimm.shaboot@uomustansiriyah.edu.iq

المديرية العامة للتربية في محافظة بابل الجامعة المستنصرية، كلية التربية

الملخص

إنَّ الغاية من هذه الدارسة هو كشف القضايا النحوية، في كتاب (الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية) ومعالجتها وفق الأصول النحوية ذلك بعرضها على مصنفات النحويين القدماء والمتأخرين والمحدثين، وإبراز رأي العلوي فيها.

فكان من المهم بيان المباحث النحوية فيه، وكيفية تحليلها، ذلك بإثبات حكم نحوي أو بمخالفته؛ من طريق الاستدلال بنصوص العلماء، مُسْنَدةً بشاهد قرآني أو شعري في بناء تلك القواعد النحوية، لأنَّهما أهم مصادر السماع المعتمدة في توثيق اللغة.

وعليه وجدتُ الشرحَ من أجمع الشروح، وأغزرها مادةً، وأسهلها فهمًا، فقد حلَّ العلويُّ ألفاظها، وبيَّنَ مرادها، وذللَ صعابها، وكشف نقابها، بما أودعه فيه من آراءٍ.

وقد قسمت المادة المدروسة إلى خمس مسائل، أولها: الأصل في المبتدأ التعريف، والأصل في الخبر التنكير، ثانيها: القول في رافع المبتدأ والخبر، ثالثها: دخول الفاء في خبر المبتدأ، رابعها: القول في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور.

وكان من أهم نتائج البحث إتحاف القارئ بآراء العلوي والقدماء والمتأخرين في معالجتهم للأحكام النحوية من طريق إعادة قراءة التراث العربي الأصيل قراءة واعية وتقديمه بالصورة التي تتناسب وسياق النصوص العالية، فضلًا عن أن مجموع تلك الآراء لم تسلم من القبول والرد بحسب مقتضيات البحث العلمي الرصين .

كلمات مفتاحية : النحو، العلوي، البصريون، الكوفيون، المبتدأ، الخبر

The Grammatical discussions nominatives of restricted nominal sentences in the book al-Azhar al- Safiyya in explanation of the sufficient introduction by al-Alawi who died in 749 ah

Asst. lect.Haider Abdulkadum Kaim **Asst. Prof. Kadum Mohammed Al-Shabut**

General Directorate of Education in Babylon Governorate **Al-Mustansiriya University, College of Education**

Abstract

The aim of this study is to uncover the hidden issues in the book "Al-Azhari's Roses in Explaining the Canon" and its handling according to the traditionalist, modern, and contemporary sources, as well as expressing the higher viewpoint in it.

It was important to present the linguistic debates in it, and how they are analyzed, either by proving a grammatical rule or by rejecting it; through logical deductions based on the testimonies of scholars, supported by Quranic or poetic verses in building these grammar rules, as they are the main sources of evidence for documenting language.

I found the explanation to be comprehensive, clear, and easy to understand, as it elucidated the terms, explained their meanings, described their characteristics, and clarified their context, while presenting my own opinion about them.

The textbook was divided into four issues: first, the origin in the beginning with a definition; second, the affirmation at the beginning of the narrative; third, the entry of the letter "fā' " in the initial narrative; and fourth, the affirmation at the top of the real name after the cause, the situation, and the necessity.

One of the main outcomes of the research is to familiarize the reader with the opinions of traditionalists, ancient and modern grammarians in dealing with linguistic rules through rereading the Arab heritage carefully and skillfully, presenting it according to the contexts of the high texts, in addition to the fact that the sum of these opinions does not accept acceptance and rejection based on the strict scientific research method.
Keywords: Grammar, Alawi, Basrans, Kufians, subject, predicate

المقدمة:

الحمدُ للهِ الذي يُسبِّح الرعدُ بحمدهِ والملائكةُ من خيفتهِ، الذي لا يُخافُ إلَّا عَدلُهُ ولا يُرجى إلا رحمتُهُ، وبالحمدِ للهِ والثناءِ عليه نفتتحُ كُلَّ كلامٍ، وصلى الله على سيدِنا ونبينا محمدٍ عبدهِ ورسولهِ المبعوث برسالتهِ وعلى آلهِ أطايب أرومته، وهم عترتُه أفضلُ سلام الله وتحيتهُ وبركاتهُ ورحمتهُ.

أمَّا بعدُ :

فكانت وماتزال علوم العربية جميعها موصلةً إلى معرفة كتابه العزيز بالوقوف على أسراره العميقة، فالنحو واحد من أهم تلك العلوم وأرفعها قدرًا ومنزلًا؛ لأن من طريقه تُفتحُ مغاليقُ الكلمِ، ويستقيمُ النطقُ، وُيقوَّمُ اللسانُ، ولتلك الأهمية أخترتُ جانبًا من جوانبه، عسى أنْ أراه مخضرًا يانعًا؛ لأُخرجَ تراثَ قومٍ بذلُوا كلَّ غالٍ ونفيسٍ بعدما اخلصوا النيةَ بعزمٍ شديدٍ، ورغبةٍ جامحةٍ في هذا المجال من العلم، وهم صادقونَ فيما عقدُوا عليه؛ لأن مَنْ عشقَ هذهِ اللغةَ لا يصدر منه كذبٌ ورياءٌ، لاسيما أنها لغة التنزيل، فالعلوي واحد من أهم سدنة العربية وجهابذتها، ومن جملة مؤلفاته التي ملأت المكتبة العربية كتاب الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، وبعدما اطلعت على الكتاب اطلاعًا مستبصرًا متعمقًا قارئًا ما يجول في خاطر العلوي، وجدته عالمًا كبيرًا يضع الأحكام النحوي في مواضعها معللًا لها، مستشهدًا بنصوص من سبقه من القدماء والمتأخرين، واضعًا الأصول في مواضعها سماعًا وقياسًا على القرآن الكريم والحديث وكلام العرب شعره ونثره، وبناءً على ذلك يرى الباحث أنَّه يجب التعريف بشخص العلوي وحياته بإيجاز غير مخل، وبيان مساهمته في إيضاح التفاصيلات الدقيقة للمسائل النحوية التي أظهر فيها آراءه، فكان مشاركًا فاعلًا في تقويم أحكامها وتحقيق مداركها، ووجدته بصريًا في آرائه؛ لكثرة ترجيحه لآراء المدرسة البصرية.

اسمه ونسبه : هو الإمام المؤيَّدُ بالله عماد الإسلام أبو إدريس يحيى بنُ حمزةَ بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن إدريس بن علي بن جعفر بن علي بن مُحَمَّد بن علي بن مُوسى بن جعفرٍ بن مُحمَّد بن علي بن الحُسين بن علي بن أبي طالبٍ، وله ألقاب كثيرة، ولكنَّه اشتهر بالإمام المؤيد، ويكنى بأبي إدريس، وأبي الحسن (الشوكاني، 1348، صفحة 2: 331).

مولدُه : تُجمِع المصادرُ الَّتي ترجمت للعلويِّ أَنَّه وُلِدَ بمدينة صنعاءَ، لثلاثٍ بقِين من شهرِ صفرٍ سنةَ تسعٍ وستِّينَ وستِّمِئةٍ.

مذهبه الفقهي: العلويُّ من أَئمَّةِ الزَّيديَّةِ في اليمنِ، فقد وُلِدَ في قومٍ يدينونَ بهذا المذهب، فتلقَّى أُصول المذهب الزيديِّ، وتفقَّه فيه.

شيوخه : تتلمذ الإمام العلوي على يد مجموعة من علماء عصره، منهم: (السراجي (ت٦٩٦هـ) (السراجي، قاسم حسن 2010، صفحة : 23)، والمطهر بن يحيى (الحبشي، 2004، الصفحات 562-563)، والفقيه عامر بن زيد الشماخ (السراجي، قاسم حسن 2010، صفحة 23)، والعلامة مُحمَّدُ بنُ الحسين الأصبهاني، والعلامة علي بن سليمان البصير، والعلامة محمد بن خليفة، والفقيه حمزة بن علي، وابن الواطي(العلامة أحمد بن عبد الله)، والشيخ سليمان بن أحمد الألهاني، والعلامة محمد بن وهَّاس، ومحمد بن محمد الطبري، وأحمد بن محمد الشاوري، والعلامة أحمد بن علي بن عمران الشتوي، وإبراهيم بنُ محمَّد بن الطَّبري المكي. (السراجي، قاسم حسن 2010، صفحة 23)

تلاميذه : تتلمذ على يديه الكثير من العلماء، ومنهم: النجرانيُّ(ت794هـ) (الصنعاني، صفحة 2:56)، والمطهَّر بن ثُريك(ت748هـ) ، والصَّنعانيُّ(ت765هـ) (الصنعاني، صفحة 2: 67)، والأهنومي (الصنعاني، صفحة 2: 78)، وعبد الله بن الإمام يحيى بن حمزة (ت788هـ) (الصنعاني، صفحة 2: 140)، والحسن بن علي المعروف بالنَّحوي الصنعاني(ت791هـ)، وأحمد بن حميد الحارثي (السراجي، قاسم حسن 2010، صفحة 24)، وأحمد بن محمد الشغدري (الصنعاني، صفحة 24)، وعلي بن ابراهيم بن عطية (الصنعاني، صفحة 24).

مؤلفاته : أثرى الإمام العلويُّ المكتبة اللغوية بعددٍ كبيرًا من المؤلفاتِ العلميَّة في شتى صنوف المعارف، كالنَّحو والبلاغة، والفقه وأصوله، وعلم الكلام، وغيرها من العلوم، وسنكتفي بذكر كتبه في علوم اللغة والبلاغة والأدب، وهي ما يأتي:
الأزهارُ الصَّافيةُ في شرحِ المقَدِّمة الكافية، والطِّراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي، والحاصر في شرح مقدمة ابن طاهر، والمحصل في كشف أسرار المفصل، وإكليل التاج وجوهره الوهاج، والإيجاز لأَسرار كتاب الطِّراز في علوم حقائق الإعجاز من العلوم البيانيَّة، ومن كتبه المفقودة (الاقتصاد في النحو) (العلوي، يحيى بن حمزة 2023، الصفحات 1: 22-23).

وفاته : اختُلِفَ في سنة وفاة العلوي إلا أنَّ أرجح الآراء أنَّه توفي في التاسع والعشرين من رمضان سنة تسعٍ وأَربعينَ وسبعمئةٍ في حِصْنِ هَرَّانَ في مدينة ذَمَارٍ. (البغدادي، هدية العارفين(أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) ، إسماعيل 1995 ، الصفحات 2: 231-232)

أمَّا في ما يخص المباحث النحوية في مرفوعات الجملة الاسمية المقيدة في هذا الكتاب فجاءت على خمس مسائل وهي:

أولاً : تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها وعليها:

تبدأ الجملة الإسنادية بذكر المسند إليه (المبتدأ)، ثم يأتي بعدها المسند (الخبر)، وما جاء في رتبة الإسناد الاسمي جاء في (كان وأخواتها)؛ لأن العَلاقات الإسنادية هي ذاتها، فالأصل في هذا الباب أن يتقدم الاسم ويتأخر الخبر؛ لأنَّ الأسماء مخبر عنها، فهو مقعد الكلام ومركز الجملة (البعلي، محمد بن أبي الفتح 2002، صفحة 1: 214)، وقد يأتي الخبر متقدمًا عليه، وتقديم الخبر له دواعٍ معنوية تسوّغ تأخر الاسم وتقدم الخبر، كالتركيز على الخبر، وتوجيه العناية والاهتمام إليه، أو التشويق إلى الاسم بتأخيره، أو غيرها من الأغراض البلاغية (سيبويه، 1988، صفحة 1: 56)، وتقديم الخبر في هذه الأفعال على ضربين: تقديمه على أسمائها، وتقديمه عليها، فتقديم أخبارها عليها على ثلاثة أقسام: قسم يجوز، وقسم لا يجوز، وقسم مختلف فيه.
قال العلوي في تقديم خبرها على اسمها:"إنَّها مشتركة في جواز تقديم خبرها على اسمها، ولا يُستثنى من ذلك فعل من أفعالها، سواء كان متصرفًا أو غير متصرف، كقولك:(كان قائمًا زيدٌ)، و(ليس خارجًا عمرٌو)، وقد يعرِضُ ما يمنع تقديمه في مثل ما كان فيه اللبس بزوال الإعراب، كقولك:(كان صاحبي عدوِّي)، و(كان غلامي رفيقي) فما هذا حاله يجب فيه تقديم الاسم، لا محالة، وقد يعرض ما يوجب تقديمه على الاسم، وهذا نحو أن يكون الاسم مضافًا إلى ضميرٍ يرجعُ إلى ما أُضيف إليه، كقولك:(كان ضاربَ هندٍ غُلامُها)،(كان فاتحَ الدارِ مالِكُها)، فما هذا حاله يجب تقديمُه؛ لأنا لو قدَّمنا الاسم لكان في ذلك الإضمار قبل الذكر لفظًا ومعنى، وهو ممتنعٌ". (العلوي يحيى بن حمزة، 2023، الصفحات 3: 405-406)
الضرب الأول : تقدُّمُ الخبر على الاسم : ذهب البصريون إلى جواز تقديم أخبار كان وأخواتها على اسمها ؛لأنها متصرفة (العلوي، 2009، صفحة 1 : 307)، ومنه قوله تعالى:"وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ"،[الروم:47]، ومن ذلك أيضًا قول الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام): "أُولَئِكُمْ سَلَفُ غَايَتِكُمْ الَّذِينَ كَانتْ لَهُمْ مَقَاوِمُ الْعِزِّ" (الشريف، 1437هـ، صفحة 474)، فكما جاز في الأفعال المتعدية تقديم مفعولاتها عليها جاز في هذه أيضًا؛ لأنهم شبَّهوا كان بالفعل(ضربَ)، قال سيبويه :"وإن شئت قلت:(كان أخاك عبدُ الله)، فقدَّمت وأخَّرت كما فعلت ذلك في(ضربَ)؛ لأنه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في(ضربَ)، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد" (سيبويه، 1988، صفحة 1: 45)، ويجيز البصريون:(كان ذاهبًا زيدٌ)، على أن يكون في(كان) ضمير الأمر والشأن، ويكون(زيد) الاسم و(ذاهبًا) الخبر (السيرافي، 2008، صفحة 1: 349)، ولا يجيز الكوفيون ذلك؛ لأن ضمير الرفع عندهم لا يتقدم على ما يعود عليه أصلًا، وجاز عند البصريين؛ لأن الضمير مرفوع نية على التأخير (الأندلسي، أبو حيان 1996، الصفحات 4: 169-170)، وذهب الكسائي إلى أنَّ قولهم:(كان قائمًا زيدٌ) في كان ضمير الأمر والشأن، و(قائمًا) خبر كان و(زيد) مرفوع بقائم (يعيش، 2001، صفحة 2: 336)، ورأي الكسائي هذا أُخِذ من تفسيره لقوله تعالى:"قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ"،[الإخلاص:1]، ولم يرتضِ الفراء هذا ولا يراه شيئًا، (الفراء، صفحة 3: 299)
ويرى الباحث أن هذا فيه نظرٌ؛ لأن ضمير الشأن لا يفسَّر إلا بجملة، والاسم الرافع للظاهر ههنا ليس بجملةٍ، (بابشاذ، 1977، صفحة 3: 256) .

أمَّا الفراء فيرى جواز أن يكون قائمًا خبر كان، ولكنَّ زيدًا مرفوع بكان وقائمًا معًا (الأندلسي، أبو حيان 1996، صفحة 4: 170)، ويرى الباحث أن هذا الرأي مردود؛ لأنهم يرون أنه لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد (السهيلي، 1992، صفحة 1: 180)، وذهب ابن معط إلى منع توسيط خبر(مادام) (هشام، ابن، صفحة 1: 238)، إلا أن النحويين استشهدوا في قول الشاعر للاستدلال على جوازه (المرادي، 2008، صفحة 1: 494):

لا طيبَ للعَيْشِ ما دامت مُنَغَّصَةً لذّاتُه بادّكار الموتِ والهَرَم

ومنع بعضهم تقدم خبر ليس على اسمها، ونقل هذا المنع عن ابن درستويه (الأزهري، 2000، صفحة 1: 242)، وأجازه أغلب النحويين مستشهدين بقول الشاعر (عقيل ابن، 1980، صفحة 1: 274):

سَلِي إن جَهلتِ الناسَ عنا وعنهم فليس سواءً عالمٌ وجهولُ

فما ذهب إليه البصريون هو عين رأي العلوي إذ يرى جواز تقديم أخبارها على أسمائها؛ لأنَّها أفعالٌ متصرفةٌ والأخبار مشبَّهة بالمفعول (العلوي، المحصل في كشف أسرار المفصل، 1427هـ، صفحة 69)، وكما يجوز تقديم المفعول على الفاعل، فكذلك يجوز تقديم الخبر على الاسم (البغدادي، 2010، صفحة 1: 316).

فالعلة علة شبه؛ ذلك أنَّ كان وأخواتها لمَّا أشبهن الأفعال التامة في تصرفهن واقتضائهن الاسم والخبر كاقتضاء الأفعال التامة الفاعل والمفعول، أشبه الخبر المفعول به في جواز تقديمه على الفاعل (الكوفي، 2002، صفحة 69)، واعتل بهذه العلة جل النحويين: ومنهم المبرد (المبرد، 1994، صفحة 4: 86)، وابن كيسان (شاهنشاه، ابن، صفحة 2: 43)، والفارسي (الفارسي، أبو 1969، صفحة 1: 100)، والجرجاني (الجرجاني، 1982، صفحة 1: 406)، والنيلي (النيلي، 1415هـ، صفحة 2: 7)، وابن الأثير (الأثير، ابن 1420هـ، صفحة 1: 473)، والعكبري (العكبري، 1995، صفحة 1: 167)، والخوارزمي (الخوارزمي، 1998، صفحة 101)، وابن الخباز (الخبار، ابن 2007، صفحة 1: 138)، وشمس الدين الكيشي (القريشي، 1987، صفحة 58)، وابن عقيل (عقيل، ابن 1405، صفحة 1: 260).

الضرب الثاني: تقدُّم أخبارها عليها، وهذا على ثلاثة أقسام : يجوز، ولا يجوز، ومختلف فيه، قال العلوي: "وأمَّا تقديم أخبارها عليها فهي على ثلاثة أقسام: قسمٌ يجوز، وهو من (كان) إلى (راح)... وهو ما جمع شرطين: أحدهما أن يكون فعلًا متصرفًا، يُحترَز به عن(ليس)، وثانيهما: ألَّا يكون أوَّله(ما)، يحترز به عن مازال، وما برح" (العلوي يحيى بن حمزة، 2023، صفحة 3: 417).

اشترط البصريون شرطين أساسيين في الأفعال التي يجوز تقديم خبرها عليها، وهما: أن تكون أفعالًا متصرفة، ولم يكن في أوَّلها(ما)، نحو:(قائمًا كان زيدٌ)، ومن ذلك قوله تعالى :"فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ"[آل عمران:137]، فتقدم اسم استفهام (كيف) وهو في محل نصب خبر كان المقدم عليها (درويش، 1415هـ، صفحة 2: 57)، قال النيلي: "فإن كان الخبر فيه معنى الاستفهام وجب تقديمه عليها" (النيلي، 1415هـ، صفحة 2: 8)، فالعلة الأساس عندهم هي مشابهة هذه الأفعال مع الأفعال المتعدية، وأسماؤها وأخبارها مشبهة للفاعل والمفعول به (سيبويه، 1988، صفحة 1: 45)، (الانباري، صفحة 1: 116) لذلك جاز التقديم ههنا.

ويرى الباحث أنَّ العلة في تقديم أخبار هذه الأفعال التي ليس في أولها (ما)؛ أنَّها أفعال متصرفة بالماضي والمستقبل والأمر، فلما تصرَّفت في نفسها تصرفت في منصوبها بالتقديم والتأخير، والخبر مشبَّه بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل (القواس، 1985، صفحة 2: 860)، وهي ذات العلة التي اعتل بها النحويون في تقديم أخبارها على أسمائها، فضلًا عن جواز تقديم معمول الخبر على العامل (الجرجاني، 1982، صفحة 406)، مستدلين بقوله تعالى:"وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ"،[الأعراف:177]، فـ(يظلمون) خبر كان، وأنفسهم منصوب بـ(يظلمون) ومعمول له، فلو لم يجز تقديم خبر كان، لَمَا جاز تقديم معموله عليه (الجرجاني، 1982، صفحة 406)، أمَّا بعض الكوفيين فلم يجوِّزوا تقديم أخبارها عليها؛ لأن الخبر لمَّا كان عندهم في الأصل حالًا امتنع تقديمه لما يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر (الجيش، 1428، صفحة 3: 1113)، إلا أن الكسائي والفراء أجازا تقديم أخبارها عليها (الأندلسي أبو حيان، 1988، صفحة 3: 1113).

أمَّا ما لا يجوز تقديم أخبارها في هذه الأفعال فقال العلوي عنها:"وقسمٌ لا يجوز، وهو ما أوَّله(ما)، على رأي سيبويه ، والأخفش، والمبرِّد من البصريين، وهو رأي الفراء من نحاة الكوفة؛ لأنَّ(ما) في أوَّلها للنفي، ولا يتقدَّم عليه غيره، وزعم

الكسائي أنَّ ذلك جائزٌ؛ لأنها قد صارت للإيجاب، وإلى هذا ذهب ابن كيسان من البصريين في غير مادام" (العلوي يحيى بن حمزة، 2023، صفحة 3: 418).

ذهب البصريون وبعض من الكوفيين إلى أن ما أوَّله (ما) من هذه الأفعال لا يجوز تقديم خبرها عليها (الوراق، ابن 1999، صفحة 1: 255)؛ ومن جهة أخرى أجاز الكوفيون _غير الفراء_ تقديم خبرها عليها، وإليه ذهب ابن كيْسَان (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 126).

واحتجَّ البصريون على ذلك بأنَّ؛ (ما) نافية، والنفي له صدارة الكلام (الصائغ، 2004، صفحة 2: 574)؛ فأشبه حرف الاستفهام في أن له الصدارة أيضًا؛ لأن الحرف جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل؛ فينبغي لما جاء إيضاحًا أن يأتِيَ متصدرًا لا بعدهما، وكذلك حرفا الاستفهام لو تقدم عليهما شيء مما يعملان فيه لفقدت الجملة معنى الاستفهام، فلو قلت:(زيدًا أَضَرَبْتَ) لم يجز؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه؛ فكذلك ما بعد هذه الأفعال؛ فإذا قلت:(قائمًا ما زال زيدٌ)، ينبغي أن لا يجوز؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 129).

أمَّا حجَّة الكوفيين على ذلك؛ فـ"لأن (ما زال) ليس بنفي للفعل، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، وبيان أن الفاعل حاله في الفعل متطاولة، والذي يدل على أنه ليس بنفي إن (زال) فيه معنى النفي، و(ما) للنفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجابًا" (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 126)، وما يدل على أن نفي النفي إيجاب، قولك:(انتفى الشيء) صار ضدًا وهو إثبات، فبدخول النافي عليه نحو (ما انْتَفَى) صار موجبًا؛ ومثل ذلك (ما زال)، وأصبح في الإثبات بمنزلة (كان، وكأنَّ) في جواز تقديم أخبارها عليها، ولذلك لم يقولوا:(ما زال زيدٌ إلا قائمًا)، كما لم يقولوا:(كان زيدٌ إلا قائمًا)؛ لأن (إلا) لنقض النفي، كقولك:(ما مررتُ إلا بزيدٍ)، نفيت المرور أولًا، وأدخلت (إلا) فأثبتهما لزيد، وأبطلت النفي ونقضته (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 126).

أمَّا حجَّة ابن كيسان فهي أن:(ما زال زيدٌ فاضلًا)، بمنزلة:(كان زيدٌ فاضلًا)، في المعنى، فاستويا في جواز تقديم الخبر (مالك، ابن 1990، صفحة 1: 351).

ورُدَّ على الكوفيين بأنَّه كما أُجمِع على أن (ما زال) ليس بنفي للفعل، أُجمِع على أن (ما) للنفي، فإذا كانت(ما) غير نافية لما صار الكلام عند خولها موجبًا، فالكلام موجب و (ما) نافية؛ فلو أزلنا النفي لم يكن الكلام موجبًا، فإذا ثبت أنها نافية، فيجب أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام (مالك، ابن 1990، صفحة 1: 129).

وضعَّف ابن مالك حجة ابن كيسان؛ لأن تغير المعنى لا يغير الحكم، ولذلك استصحب للاستفهام في نحو:(علمت أزيد ثَمّ أم عمرو)، ما كان له من التزام التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير (مالك، ابن 1990، صفحة 1: 351).

فأما امتناعه في (مادام)؛ فلأنه بمنزلة المصدر (العكبري، 1995، صفحة 168) لا للنفي، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان؛ ألا ترى أنك إذا قلت:(لا أفعل هذا مادام زيد قائمًا) كان التقدير فيه:(زَمَنَ دوام زيد قائمًا) إلا أنه حُذِفَ المضاف الذي هو الزمن، وأقيم المصدر الذي هو المضاف إليه مقامه، وما تعلق بالمصدر فمن صلته، وما في الصلة لا يتقدم على الموصول، لأنه يجري منه مجرى بعض الاسم، وبعض الاسم لا يتقدم على بعض، فلم يجز تقديم خبر (مادام) (الوراق، ابن 1999، صفحة 1: 255).

أمَّا المختلفُ فيه فهو (ليس)، إذ قال العلوي:"وقسم مختلفٌ فيه، وهو(ليس)، فالذي عليه الكسائي والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة امتناع تقديم خبرها عليها، وهو رأي المبرِّد وأبي بكر بن الأنباريّ من البصريين؛ لأنها موضوعة للنفي، فلا يجوز أن يتقدَّم عليه غيره؛ لأنَّ له صدرَ الكلام، وأمَّا سيبويه فلم يكن له فيه نصٌ صريح في المنع، ولا في الجواز، وأمَّا أبو عليّ الفارسيُّ فكلامه فيه احتمال من غير قطع فيها بأحد الوجهين، وأمَّا سائر البصريين فذهبوا إلى جواز تقديم خبرها عليها، وهو رأي المصنَّفِ صرَّح به في شرح الأمِّ وعُمدتُه في ذلك قوله تعالى:"أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ"،[هود:8]، والعامل يجب تقديمه إلى حيث معموله" (العلوي يحيى بن حمزة، 2023، صفحة 3: 418)، فقد اختلف النحويون في تقديم خبر ليس، فذهب الكوفيون إلى امتناع تقديم خبر ليس عليها، وحجَّتهم في ذلك أن (ليس) فعل غير متصرف (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 130)، فلا يجري مجرى ما كان متصرفًا، فما لم يكن متصرفًا في نفسه، لم يكن متصرفًا في عمله كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كـ(عسى)، ونِعْمَ، وفعل التعجب (العكبري، 1986، صفحة 1: 322)، وقاس النحويون (ليس) على(ما)؛ لأن الاثنين لنفي الحال، ولمَّا كانت (ما) لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك (ليس) (عصفور، ابن 1971، صفحة 1: 373)، وكذلك غلَّب عليها بعض العرب جانب الحرفية فلم يعملها، نحو:(ليس الطيبُ إلا المسكُ) برفع المعمولين (السراج، ابن 1996، صفحة 1: 90)، وبعضهم أدخل عليها ياء المتكلم ولم تأتِ معها نون الوقاية المختصَّة بالأفعال، كقول أحدهم لشخص:(فلان يتهددك)، فقيل :(عليه رجلًا ليسي) فلم تأتِ نون الوقاية (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 131)، وأعتلَّ بهذه التعليلات: المبرد (المبرد، 1994، الصفحات 4: 194-195)، وابن السراج (السراج، ابن 1996، صفحة 1: 90)، والرماني (الرماني، 1998، صفحة 215)، والجرجاني (الجرجاني، 1982، صفحة

408)، والزمخشري (الزمخشري، 1993، صفحة 355)، والأنباري (الانباري، صفحة 177)، وابن يعيش (يعيش، 2001، صفحة 4: 370)، وابن مالك (مالك، ابن 1990، صفحة 1: 351)، والرضي (الرضي، 1996، صفحة 4: 201)، وأبو حيان (الأندلسي أبو حيان، 1988، صفحة 3: 1171)، وابن هشام (هشام، ابن 1383، صفحة 133)، والشاطبي (الشاطبي، 2007، صفحة 2: 170)، والزبيدي (الزبيدي، 1987، صفحة 123) أمَّا العلوي فاختار مذهب المانعين في غير هذا الكتاب (العلوي، 2009، صفحة 1: 311).

أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، كما جاز تقديم خبر كان عليه (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 130)، وأجازوا ذلك محتجَّين بالسماع نصًا ومعنى، أما النص فهو في قوله تعالى :"أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ" [هود: 8]، ووجه الدليل أنه قدم معمول الخبر عليها؛ وذلك أن (يوم) معمول(مصروفًا) الذي هو الخبر، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل؛ لأنه لا يجوز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل؛ لأن رتبة العامل قبل المعمول (العكبري، 1995، صفحة 1: 169).

وأما المعنى فإنه فعل في نفسه، وإنما منع المضارع؛ للاستغناء عنه بلفظ الماضي، وهذا المعنى لا ينقص حكمها، وصار كـ(يدع)، و(يذر)، لما مُنِع لفظ الماضي منهما استغناء عنه بـ(ترك)، لم ينقص من حكم عملهما (يعيش، 2001، صفحة 4: 370)، أمَّا الحجَّةُ الأخرى فهي استدلالهم بالقياس، إذ ذهبوا إلى أنها فعل بدليل اتصال الضمائر بها، وتاء التأنيث الساكنة، وتدخل على الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة (البطليوسي، صفحة 162)، فهي عندهم محمولة على كان (الفارسي، أبو 1969، صفحة 1: 101).

واختلف النحويون حول رأي سيبويه، فمنهم من نسب إليه الجواز (جني، ابن 2010، الصفحات 352–353)، ومنهم المنع (البطليوسي، صفحة 162)، ويرى الباحث أنَّ المجوزين تعكَّزوا على قول سيبويه :"هذا باب ما ينصب في الألف، تقول: أعبدَ الله ضربته، وأزيدًا مررت به... ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلًا هذا تفسيره ومثل ذلك: أعبدَ الله كنت مثله؛ لأن (كنت) فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب، ومثله: أزيدًا لست مثله؛ لأنه فعل، فصار بمنزلة قولك: أزيدًا لقيت أخاه" (سيبويه، 1988، الصفحات 1: 101–102).

واعتمد هذه العلل بعض من النحويين: كالسيرافي (السيرافي، 2008، صفحة 1: 413)، والفارسي (الفارسي، أبو 1969، صفحة 1: 101)، وابن جني (جني، ابن، صفحة 1: 189)، وابن برهان (برهان، ابن 1954، صفحة 158)، وابن الدهَّان (الأندلسي، أبو حيان 1996، صفحة 4: 171)، وابن الحاجب (الحاجب، ابن 1982، صفحة 2: 88).

وأجاب المانعون عن هذه الاعتلالات والأقيسة بما يُضعِفُ الاعتماد عليها ويبطل الاحتجاج بها، إذ أجابوا عن الاعتلال بالسَّماع في الآية من أربعة وجوه:

الأول: أنَّ (يَوْمَ) مرفوع، وبني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 132)، الثاني: أن يجعل (يومًا) منصوبًا بفعل مضمر؛ لأن قبله (ما يَحْبِسُه)، فـ(يوم يأتيهم) جواب كأنَّه قيل:(يعرفون يوم يأتيهم)، وجملة(ليس مصروفًا) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة (مالك، ابن 1990، صفحة 1: 354)، الثالث: المعمول قد يقع ولا يقع العامل، نحو: (أمّا زيدًا فاضربْ)، و(عمرًا لاتُهنْ)، و(حقك لن أضيعَ)، فلا يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أمَّا) تقديم الفعل، ولا التقديم لمعمولي المجزوم والمنصوب على أداتي الجزم والنصب تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر (مالك، ابن 1990، صفحة 1: 354)، وهناك مواضع أخرى لا مجال لذكرها (عقيل ابن، 1980، صفحة 1: 278)، الرابع: إن تمَّ التسليم بأنَّ(يوم) معمول لـ(مصروف) فإنَّه سائغ تقدمه على (ليس)؛ لأنه ظرف وأنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها (الأشموني، 1998، صفحة 1: 234).

أمَّا الباحث_ وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة من أقوال واعتلالات_ فترجَّح عنده الآتي:

أولًا : في مسألة تقديم اسم كان وأخواتها على أخبارها، فالرأي الصائب ما ذهب إليه البصريون؛ لأن هذه الأفعال متصرفة فعوملت معاملة الأفعال المتعدية المتصرفة الأخرى في جواز تقديم مفاعيلها على فاعلها، أما تقديم خبر (ليس) على اسمها، فيرى الباحث جواز ذلك، قياسًا أنها فعل كـ(كان واخواتها)، فضلًا عن ورود ذلك في كلام العرب شعرًا، وهو مقياس العرب في تقعيد قواعدهم وترسيخها.

ثانيًا : في مسألة تقديم خبر هذه الأفعال عليها، يرى الباحث أنَّ ما أوله(ما) يجوز تقديم خبره؛ لأن (ما) للنفي، والفعل(زال) فيه معنى النفي، فباجتماعهما صار الكلام إثباتًا، فساوى كان عملًا في جواز التقديم، وأمَّا (مادام) فلا يجوز تقديم خبرها عليها؛ لأنها بمنزلة المصدر؛ ولايجوز تقديم معمول المصدر عليه (الانباري، صفحة 1: 117).

ثالثًا: في مسألة تقديم خبر ليس عليها، فقد رجَّح الباحث رأي الكوفيين في امتناع تقديم خبرها عليها للأسباب الآتية:

1. أنها فعل جامد غير متصرف، وعليه لا تمتلك المرونة في تقديم خبرها عليها، قياسًا على نِعْمَ وبئس وعسى وفعل التعجب.
2. ليس وضعت للنفي، ومن عادة العرب تقدم أداة النفي؛ لأن لها صدر الكلام، وما كان صدرًا لايقدَّم عليه شيء .
3. استدل المجوزون بالآية الكريمة؛ ووجَّه المانعون الآية بتوجيهات سماعية أخرى.
4. إنَّ هناك من يشبهها بـ(ما) الحرفية، وكما معلوم أنَّ معنى الحرف في التركيب إذا كان للنفي لا يعمل ما قبله في ما بعده، قال ابن مالك :"ما بعد الاستفهام وما النافية ولام الابتداء والقسم لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملًا فيه" (مالك، ابن 1990، الصفحات 2: 138–139)، فدَّل هذا على امتناع تقدم الخبر عليها.
5. لا يوجد نص من النقل وأبوابه(القرآن والحديث وكلام العرب شعره ونثره)، بإمكانه تعضيد مسألة جواز التقديم، وفي هذا يقول أبو حيان :"وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها، ولا بمعموله، إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر :

فيأبى فما يزداد إلا لجاجة وكنت أبيا في الخفا لست أقدم" (الأندلسي، أبو حيان، صفحة 6: 127).

قال ابن عقيل:" ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها" (عقيل ابن، 1980، صفحة 1: 278).

ثانيًا: القول في رافع الخبر بعد إنَّ المؤكدة:

ذهب جمهور النحويين إلى أن الحرف (إنَّ) من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فينصب ما كان مبتدأً، ويرفع ما كان خبرًا (سيبويه، 1988، صفحة 2: 131)، وذهبوا إلى أنها رفعتِ الخبرَ؛ لمضارعتها الأفعال، أي أنها شُبِّهت بالفعل المتعدي (سيبويه، 1988، صفحة 2: 131)، وكان هذا الأمر مثار خلاف بين البصريين والكوفيين، فعملها الرفع في الخبر أجمع عليه البصريون، وخالفهم نحويو الكوفة بأنَّ عملها إنَّما هو في الاسم لا غير، والخبرُ مرفوعٌ عندهم بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، ولا تأثير لها في رفعه بحالٍ (الزجاجي، 1983، صفحة 1: 103).

قال العلوي :"واعلم أنَّه لا خلاف بين النحاة البصرية والكوفية في أنَّ هذه الأحرف عاملة في أسمائها النصب بمشابهة الأفعال، من جهة بنائها على الفتح، ومن جهة دخول نون الوقاية عليها، ومن جهة تخصصها بالأسماء، إلى غير ذلك من وجوه المشابهة، وإنَّما الخلاف في ارتفاع خبرها بأيِّ شيءٍ يكونُ؟ فالذي ذهب إليه الكسائيُّ والفراءُ، وغيرُهما من نحاة الكوفة أنها غير عاملة فيه، وأنَّ رفعه إنَّما كان ببقائه على الأصل من كونه خبرَ المبتدأ؛ لأنها لمَّا عملت بالمشابهة قَصُرت عن تأثيرها في الخبر، والذي ذهب إليه نحاة البصرة كالخليل، وسيبويه، والمبرد، والمازني، وغيرهم، أنها مؤثرةٌ في الجزأين، من جهة أنَّ الاقتضاء كان واحدًا بالمشابهة بالفعل المتعدي، فلهذا أثَّرت فيهما جميعًا كالفعل المتعدي الذي شُبِّهت به" (العلوي يحيى بن حمزة، 2023، صفحة 1: 264، و 4 : 5).

تابع العلوي جمهور البصريين في أنَّ (إنَّ) مؤثرة في الجزئين معًا، تنصب الاسمَ وترفع الخبرَ؛ لأنها شابهت الفعل المتعدي، ويرى أنَّ هذا هو المختار؛ لأمرين:" أمَّا أولًا فلأنه لو جاز ما قالوه لجاز أن يقال: إنَّ اسم كان مرفوعٌ على أنَّه مبتدأ، كما جاز رفع خبر (إنَّ) على أنَّه خبرُ مبتدإٍ، ولا قائلَ به، وأمَّا ثانيًا فلأنَّ من أصلهم أنَّ الخبر يرتفع بالمبتدأ، وههنا قد بطل كونه مبتدأً بتأثير (إنَّ) فيه، فلا يجوز أن يكون رافعًا للخبر؛ لأنه إنَّما يرتفع الخبرُ بشرط كونه مبتدأ، وقد بطل، فيلزم أن يكون خبرُ (إنَّ) مرفوعًا، ولا رافعَ له، لفظيًا ولا معنويًا فيجب رفعه بالعامل كما قلناه" (العلوي يحيى بن حمزة، 2023، صفحة 1: 264)، وفي موضع آخر زاد في علة اختياره مذهب البصريين بقوله:" والحق ما قاله البصريون؛ لأمرين: أمَّا أوَّلًا فلأنها مشبَّهة بالفعل؛ فلأجل ذلك كانت عاملة عمله رفعًا ونصبًا، وأمَّا ثانيًا فلأن ما ذكروه لا يتأتَّى على مذهبهم؛ من جهة أنَّ رفع الخبر إنَّما هو بالمبتدأ؛ لأنهما عندهم يترافعان، وهاهنا المبتدأ قد بطل كونه مبتدأ تعمل (إنَّ) فيه فلا جرم بطل تأثيره في الخبر" (العلوي يحيى بن حمزة، 2023، صفحة 4: 5).

آخذ العلوي على الكوفيين أنهم ارتضوا عمل العامل(كان) في اسمها، ولم يُعمِلوا هذا العامل (إنَّ) في خبرها، مع العرض بأنهم لو أجازوا أن يكون العامل في خبر (إنَّ) معنويًا، كان الأجدر أن يكون اسم (كان) مرفوعًا بالعامل المعنوي (الابتداء) أيضًا، فلما لم يجز هذا دلَّ على عدم جواز ذلك، وكذلك آخذ عليهم أنهم لمَّا ذهبوا إلى أن الخبر يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالخبر، فهنا قد بطل أن يكون مبتدأً؛ وبطلانه لا يجوِّز له عمل الرفع في الخبر؛ لأنهما يترافعان ببعضهما على رأيهم، وعليه يكون خبر (إنّ) مرفوعًا ولا عامل

رافع له في اللفظ، ولا في المعنى، والأمر الآخر أنها أشبهت الفعل، ولاسيما الفعل الماضي المتعدي، فعملت عمله في رفع الفاعل ونصب المفعول، فالعلة ههنا(علة مشابهة)، وهي العلة التي اعتل بها المتقدمون من النحويين في عمل(إنَّ وأخواتها) (سيبويه، 1988، صفحة 2: 131).

فالكوفيون ذهبوا إلى أنَّ هذه الأحرف ناصبة للاسم، ونَصَبته؛ بسبب المشابهة؛ وإنّما عملت؛ لأنها أشبهت الفعل، فهي فَرْعٌ عليه، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أضعف من الأصل؛ قياسًا على أنَّ الفروع أقل مرتبة من الأصول؛ لأنها لو عملت بذات المرتبة لصار هو (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 144)، واستدلوا على ضعفه في العمل دخول الخبر على ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به، قال الشاعر (هشام، ابن 1985، صفحة 1: 31):

لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرًا إني إذن أَهْلِكَ أو أَطِيرَا

فأدخل الشاعر على الخبر (الجملة الفعلية) حرف الجواب إذن، فنُصِب الفعل بها، وأخذوا بظاهر اللفظ، وحكموا بأن جملة (إذن أهلك) في محلّ رفع خبر إن، فدلَّ هذا على ضعفه.

وأمَّا استدلالهم الآخر فقد يُعتَرض عليها بأدنى شيء، فيبطل عملها ويدل على ضعفها، نحو:(إنَّ بك زيد مأخوذٌ) (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 144)، وأمَّا البصريون فذهبوا إلى أن هذه الأحرف تعمل في الخبر؛ وذلك لمشابهتها للفعل في اللفظ والمعنى (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 145).

وردَّ أبو البركات الأنباري استدلالهم بالبيت أعلاه من ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنه شاذ؛ والثاني: أن الخبر ههنا محذوف، والتقدير:(لا تتركني فيهم غريبًا بعيدًا، إني أذلُّ إذن أهلك أو أطيرا)، الثالث: أن قوله: (إذن أهلك أو أطيرا) خبر، قياسًا على قولنا:(إنّي لن أذهب) فشبَّهت (إذن) بـ(بلن) (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 146)، ويرى العكبري، وابن مالك أن النصب ههنا شاذ (العكبري، 1986، صفحة 1: 338)، (مالك، شرح الكافية الشافية، ابن، صفحة 3: 1537)، ويرى الرضي أن الخبر هو (إذن أهلك)، لا (اهلك) وحده، فتكون (إذن) مصدرة، كما تقول:(زيدٌ لن يقومَ) (الرضي، 1996، صفحة 4: 47).

وما ذكره الكوفيون من علة الفرعية ينتقض باسم الفاعل؛ فإنه إنما عَمِلَ لشبه الفعل، ومع هذا فإنه يعمل عَمَلَه، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل، تقول: (زيدٌ ضارب أبوه عمرًا)، كما تقول: (يضرب أبوه عمرًا) (الأنباري، أبو البركات 1961، الصفحات 1: 145-146).

ولم يرد في كلام العرب عامل عمل في الأسماء النصب ولم يعمل الرفع فيها؛ لأن ذلك مخالف للأصول النحوية وتركٌ للقياس (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 150).

ولمَّا لم تتنزل هذه الأحرف منزلة الجزء من الاسم فكان حقها أن تعمل؛ لأن ما لازم شيئًا ولم يكن كالجزء منه، أثر فيه غالبًا (المرادي، 1992، صفحة 26)، وعليه فاختصت هذه الأحرف بالأسماء وعملت فيها، فكان القياس أنْ تعمل الجرَّ (الجزولي، 1988، صفحة 109)، ولكنها لم تعمل الجرَّ؛ لأنَّها أشبهتْ الأفعال من جهتين : أحدهما: من جهة المعنى وهي دلالتها على معاني الأفعال، فـ(إنَّ) بمعنى: أكَّدتُ، و(كأنَّ) بمعنى: شبَّهتُ، و(لكنَّ) بمعنى: استدركتُ، و(ليتَ) بمعن: تمنيتُ، و(لعلَّ) بمعنى: ترجيتُ (الخوارزمي، 1998، صفحة 139)، والأخرى : من جهة اللفظ، إذ شابهتها من جهاتٍ: أنَّها تخفف النون منها، كما تخفف الأفعال (السراج، ابن 1996، صفحة 1: 235)، قال الشاعر (الضبي، صفحة 1: 91):

تَطَأُ الحَزَّ وَلا تُكرِمُهُ وتُطيلُ الذَّيلَ منهُ وتَجُر

فـ(تَجُرُ) براءٍ واحدةٍ، والأصل: (تجرُّ) براءٍ مشددةٍ، وأنَّها نصبتْ أحدهما ورفعت الآخر (البغدادي، 2010، صفحة 1: 463)، كذلك إنَّها تتركب من ثلاثة أحرف صعودًا على وزن الفعل، وإنَّها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية، وتتصل بها الضمائر ونون الوقاية كاتصال الأفعال بها، وإنَّها تقتضي اسمين كاقتضاء الفعل المتعدي لهما (بابشاذ، 1977، صفحة 1: 217)، ويرى الباحث أنها من أجل هذا الشبه حملت على الفعل الماضي، وأُلحق خبرها بالفاعل.

وقسم من النحويين جعل المشابهة فيها حملًا على الفعل الناقص (كان)، من ثلاثة أوجه: أولها: أنها على ثلاثة أحرفٍ كما أنَّ (كان) على ثلاثة أحرفٍ، ثانيها: أنَّها مفتوحة الآخر كما أنَّ (كانَ) مفتوحة الآخر، ثالثها: أنَّها تدخل على المبتدأ والخبر كما أنَّ (كانَ) كذلك (الدهان، ابن 2011، صفحة 1: 1).

ويرى الباحث أن في هذا الرأي نظرًا؛ لأن الوجهين الأوَّلين غير مختصين بـ(كان) فما وجه تحديد الشبه بها؟ والوجه الثالث في جميع الأفعال الناسخة، وأن هذا الحرف عمل في الشبه لا في الأصل؛ لأن الأصل في رفع المرفوعات بالأصالة للفاعل وهو عمدة،

والنصب للفضلات (المفاعيل)، والحرف(إنَّ) لا يرفع فاعلًا ولا ينصب مفعولًا، لذلك كان وجه الرفع من باب المشابهة بالفعل الماضي المتعدي، قياسًا بالحمل عليه.

ويرى ابن عصفور أنَّ علة عملها هي مشابهة هذه الأحرف للأفعال في الاختصاص (عصفور، ابن 1971، صفحة 1: 415)، وهذه علة ضعيفة؛ لأنَّ الاختصاص علة العمل فقط، وأنكر ابن عصفور الأوجه السابقة ويرى أن هذا باطل؛ لأن:"ضمائر النصب اتصلت بها بعد عملها النصب، وكذلك نون الوقاية إنَّما ألحقت من أجل ياء المتكلم وياء المتكلم إنَّما اتصلت بها بعد العمل، وأمَّا كونها على ثلاثة أحرف، وأنَّ أواخرها مفتوحة، وأنَّ معانيها الأفعال، فليس ذلك موجبًا لعملها، ألا ترى(ثم) على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر كـ(إنَّ) ومعناها العطف... أمَّا طلبها الاسمين طلب الفعل المتعدي لهما، فإن كان يراد بذلك أنَّها تطلب الاسمين على الاختصاص، فإنَّ ذلك وحده موجب للعمل" (عصفور، ابن 1971، صفحة 1: 416)، ويرى أن سبب رفع خبرها تشبيهًا لها بالعمدة (عصفور، ابن 1971، صفحة 1: 417)؛ لأن الحرف(إنَّ) دخل لتوكيد الخبر فكان مستحقًا للرفع، ويرى ابن مالك أنَّ مشابهة هذه الأحرف إلى الفعل بتلك الأوجه لايُعتدّ به، إذ لو كان سكون الوسط معتبرًا لم يعتدّ بـ(لكن)؛ لأن وسطها متحرك، ولو فتح الآخر معتبرًا لزم إبطال عمل (إنَّ وأَنَّ وكأَنَّ) عند التخفيف (مالك، ابن 1990، صفحة 2: 8).

ونظرة استقرائية في أصول كتب العربية تُهدينا إلى أن النحويين القدماء ذهبوا إلى أنَّ عمل(إنَّ) في خبرها الرفع، مشابهتها للفعل، فعند سيبويه، أشبهت الفعل وعملت عمله، ولكنها لم تتصرف تصرفه (سيبويه، 1988، صفحة 2: 131)، واعتمد أكثر النحويين بعد سيبويه هذا السبب، فقد قال به المبرِّد (المبرد، 1994، الصفحات 4: 108–109)، وابن السراج (السراج، ابن 1996، صفحة 1: 235)، والزجّاجي (الزجاجي، 1986، صفحة 64)، وابن الوراق (الوراق، ابن 1999، صفحة 219)، والزمخشري (الزمخشري، 1993، صفحة 48)، والأنباري (الانباري، صفحة 122)، والعكبري (العكبري، 1986، صفحة 1: 334)، وابن يعيش (يعيش، 2001، صفحة 1: 254)، وابن عصفور (عصفور، ابن 1971، صفحة 1: 415)، والرضي (الرضي، 1996، صفحة 4: 330)، والأشموني (الأشموني، 1998، صفحة 1: 296).

ولم يخرج العلوي عمَّا ذهب إليه النحويون القدماء، فقد علل بتعليلاتهم ذاتها، إذ يرى أن خبر(إنَّ) ارتفع لسببين: لفظي كما أشرنا إليه في مقدمة المسألة من حيث إنها مبنية على الفتح كـ(ضَرَبَ)، وعلى ثلاثة أحرف كالفعل الثلاثي(قَتَلَ)، ومعنوي في إنَّ معانيها كمعاني الأفعال كأنَّك قلت:(شبَّهتُ) (العلوي، يحيى بن حمزة 2023، صفحة 4: 6).

أما المحدثون فذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى رمي النحاة بالوهم والخطأ في فهم هذا الباب، وأشكل على تعليلهم عمل (إنَّ) ويرى أنَّ اسمها مرفوع؛ لأنه جاء بالرفع في شواهد كثيرة من كلامهم، وبذلك نسف ما ذهبوا إليه في مسألة رفع الخبر (مصطفى، 1992، الصفحات 64–71)، وتبعه الدكتور مهدي المخزومي في أنَّ (إنَّ) واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال، وحق الاسم بعدها أن يرتفع (المخزومي، 1986، صفحة 87)، ويرى الباحث أنَّها ليست كذلك؛ لأنَّها لو كانت مركبة لوجب بناؤها.

أما الباحث فيرى أن الرأي الراجح هو رأي البصريين، وذلك إنَّ علة الشبه هي ما اعتمد عليها النحويون من متقدمين ومتأخرين ولم يخرج العلوي عن هذا الإجماع.

ثالثًا: علة بناء اسم لا النافية للجنس إذا كان مفردًا نكرة:

عدَّ النحويون (لا) العاملة عمل (إنَّ) (المبرد، 1994، صفحة 4: 357)حرفًا ناسخًا يفيد النفي (المرادي، 1992، صفحة 290)، يدخل على الجملة الاسمية، فينفي نسبة الخبر عن جنس اسمها (عقيل ابن، 1980، صفحة 2: 5)، ووسمها النحويون بـ(النافية للجنس) (جني، ابن 1988، صفحة 1: 88)؛ لأنَّها وضعت لنفي جنس النكرة على سبيل التنصيص (الأربلي، 1294هـ، صفحة 113)، وكذلك (لا) التبرئة (المرادي، 2008، صفحة 2: 726)؛ لتبرئة المتكلم وتنزيه الجنس عن الخبر متضمنة معنى (من) نحو: لا رجلَ (الصبان، 1997، صفحة 2: 3)، والتقدير :(لا من رجل).

ولكنَّهم اشترطوا في عملها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين (هشام، ابن، صفحة 2: 3)، واسمها المنفي ينقسم على أربعة أقسام:(نكرة مفردة غير موصوفة), و(نكرة موصوفة), و(نكرة مضافة), و(مضارع للمضاف) (السراج، ابن 1996، صفحة 1: 382)، ثم اختلفوا في اسمها المفرد النكرة بين البناء والإعراب، وعللوا لكل منهما بعلل مختلفة عن الآخر، فالذين قالوا بالبناء اعتلوا بعلتين: أولهما: تركيبها مع اسمها كتركيب(خمسةَ عشرَ) (سيبويه، 1988، صفحة 2: 247)، والأُخرى: تضمُّنه معنى حرف الاستغراق(مِنْ)، وهذا الأخير هو ما ذهب إليه العلوي، إذ قال:"إن كان الاسم الداخلة عليه(لا) مفردًا وجب بناؤه، وإنَّما وجب كونه مبنيًا لتضمنه الحرف

في نحو قولك:(لا رجلَ في الدارِ)؛ لأن المعنى:(لا من رجلٍ في الدار)؛ لأنه مَسُوق للاستغراق والعموم؛ فلهذا وجب تضمُّنه إياها" (العلوي يحيى بن حمزة، 2023، صفحة 2: 58).

يرى البصريون أنَّ الاسم المفرد النكرة بعد لا النافية للجنس مبني على الفتح (معط، 1997، صفحة 202)، ولكنَّ العلة في بنائه_كما أشرت أعلاه_ مختلفة بين أصحاب هذا المذهب، فذهب سيبويه إلى العلة في ذلك هي تركيبه مع (لا) حتى أصبحا كالاسم الواحد، والتركيب يوجب البناء قياسًا على (خمسةَ عشرَ)، قال سيبويه :"وتركُ التنوينِ لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسةَ عشرَ" (سيبويه، 1988، صفحة 2: 274)، ثم اعتلَّ بعلة أخرى، وهي مخالفتها للفعل و(إنْ) في الاختصاص بالنكرة، ومخالفتها في الاستعمال اقتضت مخالفتها في الحكم، إذ قال: "لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة، و(لا) و(ما) تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر" (سيبويه، 1988، صفحة 2:و274)، ووافق سيبويه في علة التركيب: الأخفش (الأخفش، 1990، صفحة 1: 24)، والمبرد (المبرد، 1994، صفحة 4: 357)، وأبو علي الفارسي (الفارسي، المسائل ، 2002، صفحة 1: 116)، والرماني (الرماني، 1998، صفحة 1: 345)، وابن جني (جني، ابن 1988، صفحة 1: 44)، والزمخشري (الزمخشري، 1993، صفحة 1: 104)، وابن هشام (هشام، ابن 1383، صفحة 5: 227).

أمَّا القسم الآخر من البصريين فذهبوا إلى أنَّها متضمِّنة معنى حرف الاستغراق(مِنْ) (الانباري، صفحة 1: 185)؛ لأنه جواب لـ(هل من رجلٍ في الدار؟)، فوجب أن يكون الجوابُ مطابقًا للسؤال، فكان قياسه:(لا مِنْ رجل في الدار)، ليكون نفيه عامًّا، ثم حذفت(مِنْ) تخفيفًا، وتضمَّن الكلامُ معناها، بدليل ظهورها في قول الشاعر:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ: أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيْلٍ إِلَى هِنْدِ

وإنما بناؤها على حركة؛ لأن لها حالة تمكنٍ قبل البناء، وبناؤها على الفتح؛ لأن الفتحة أخفُّ الحركات (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 303)، فالكلام متضمن معنى الحرف(مِنْ)، وهي موضوعة لبيان الجنس، والنفي ههنا للجنس كله و(لا) بنفسها لا تنفي الجنس، فالثابت ههنا في اللفظ معنى لم يثبت إلا بالحرف، فإذا ضمَّنت الاسم معنى الحرف بنيته (العكبري، 1986، صفحة 1: 363)؛ لأنه قام بعمل الحرف لفظًا، فانتقل إليه الحكم، وأصبح هذا كـ(خمسةَ عشرَ)، في أن التقدير:(خمسة وعشرة)، والدليل على أنَّ(مِنْ) هي التي تفيد نفي الجنس، أنَّك إذا قلت:(لا من رجلٍ في الدار)، لم يجز أن يكون فيها اثنان، ولا أكثر، ولو قلت: (لا رجلَ في الدار) جاز أن يكون فيها اثنان أو أكثر (العكبري، 1986، صفحة 1: 363)، وذهب ابن الحاجب إلى أنَّ النفي بـ(لا رجلَ في الدار) أبلغ من(لا رجلٌ في الدار)، و(ليس رجلٌ في الدار)، ولا يمكن تقدير هذا إلا بحرفٍ مؤكدٍ، وهذا الحرف هو(مِنْ) فوجب تقديرها (الحاجب، ابن 1982، صفحة 1: 384)، واحتجَّ ابن عصفور بالأكثرية في هذا الاعتلال؛ لأن"ما بُني من الأسماء؛ لتضمنَّه معنى الحرف أكثر مما بني لتركيبه مع الحرف" (عصفور، ابن 1971، صفحة 2: 407)، وصحح ابن الصائغ علة التركيب؛ إذ يرى إنْ فصل بين(لا) وبين اسمها النكرة بفاصل عاد إلى الأصل وهو الإعراب، وزال عنه ما طرأ عليه من البناء (الصائغ، 2004، صفحة 1: 490)، كقوله تعالى :"لَا فِيهَا غَوْلٌ"[الصافات:47]، وردَّ السيوطي هذه العلة بأن المتضمن معنى (مِنْ) هو (لا) لا الاسم (السيوطي، صفحة 1: 527).

واعتلَّ بهذه العلة بعض من أعلام المذهب البصري كـ: ابن الوارق (الوراق، ابن 1999، صفحة 1: 406)، والجرجاني (الجرجاني، 1982، صفحة 1: 799)، وابن الشجري (الشجري، 1991، صفحة 2: 529)، وأبي البركات الأنباري (الانباري، صفحة 1: 185)، والخوارزمي (الخوارزمي، 1990، صفحة 1: 495)، وابن الخباز (الخبار، ابن ، 2007، صفحة 1: 158)، وابن يعيش (يعيش، 2001، صفحة 1: 263)، وابن الحاجب (الحاجب، 1980، صفحة 241)، وابن عصفور (عصفور، ابن 1971، صفحة 2: 407).

وعللوا بتعليلات أُخر منها: لو كان(رجلٌ) معربًا لكان منونًا؛ لأن التنوين تابع للإعراب، وإنما يمتنع بالألف واللام وعدم الصرف والإضافة، وكل ذلك غير موجود، فوجب أن يضاف عدم التنوين إلى البناء (العكبري، 1986، صفحة 1: 363)، كذلك لو كان معربًا لكان بفعلٍ محذوفٍ، تقديره:(لا أجد أو لا أرى)، ولا يصلح هذا التقدير؛ لأننا نقول في كلمة التوحيد:(لا إله إلا الله)، فعلى التقدير السابق يكون النفي منسوبًا إلى وجدانك، وليس هذا معناه، وإنما المعنى أن عدم الآلهة غير الله لمعنى في نفس المنفي، وهو عدم تصوره لا عدم وجدانك (العكبري، 1986، صفحة 1: 364)، وقيل: لتضمنه معنى اللام الاستغراقية؛ ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل:(لقيته أمس الدابر) (الأندلسي، أبو حيان 1996، صفحة 5: 228).

أمَّا الكوفيون (الكسائي والفراء) (الفراء، صفحة 1: 120) فذهبوا إلى أنَّ الاسم المفرد النكرة المنفي بـ(لا) معرب منصوب بها نحو:(لا رجلَ في الدَّارِ) (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 302)، وحذف التنوين منه تخفيفًا (العلوي، 2009، صفحة 1: 702)، وإلى هذا ذهب الجرمي (الأندلسي أبو حيان، 1988، صفحة 3: 1296)، والزجاج (الزجاج، 1988، صفحة 1: 69)، والزجاجي (الزجاجي ، 1984، صفحة 237)، والسيرافي (السيرافي، 2008، صفحة 3: 16).

والذي دعا الزجاج والسيرافي إلى هذه المخالفة هو إجمال قول سيبويه وفهمهما إلى أنه أراد أنَّ حركة اسم(لا) حركة إعراب، وتشبيههما بأنها نصبت اسمها كنصب (إن) لما بعدها (الزجاج، 1988، صفحة 1: 69).

وأوضح الرضي تداخل الفَهِم في قول سيبويه :"إنَّما ترك التنوين في معمولها؛ لأنها جُعِلت هي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر، فأوَّل المبرد قوله: تنصبه بغير تنوين بأنها نصبته أولًا لكنَّه بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء... وقال الزجاج: بل مراده أنه معرب، لكنَّه مع كونه معربًا، مركب مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل عشر عن خمسة، فحذف التنوين مع كونه معربًا؛ لتثاقله بالتركيب مع عامله" (الرضي، 1996، صفحة 2: 155)، وخطَّأ ابن عصفور ذلك؛ لأنها لو كانت إعرابًا؛ لم يجز نعت الاسم على اللفظ وعلى الموضع، قياسًا على عدم جواز ذلك في إنَّ وأخواتها (عصفور، ابن 1971، صفحة 2: 407)، ولم يرتضِ ابن مالك ما ذهبا إليه، وذلك أنَّ حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمتناع صرفٍ، أو للإضافة، أو لدخول الألف واللام، وليس(لا رجلَ) من هذه الأوجه، وذلك بالاستقراء من كلام العرب، فتعيَّن البناء (مالك، ابن 1990، صفحة 2: 58)، وقد روي عن العرب:(جئتَ بلا شيءَ)، بالفتح بلا تنوين، كما قالوا: (جئت بخمسةَ عشرَ)، والجار لا يلغى ولا يعلق، فثبت البناء بذلك يقينًا (مالك، ابن 1990، صفحة 2: 58)، وما أوهمهما هو قوله:"ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين" (سيبويه، 1988، صفحة 2: 247) ولكنهما غفلا عن قوله :"واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يل (لك) فإنما يُذْهَب منه التنوين كما أُذْهِب من خمسةَ عشرَ، لا كما أذهب من المضاف" (سيبويه، 1988، صفحة 2: 283)، فهذا نص لا احتمال فيه (مالك، ابن 1990، صفحة 2: 58)، ومنهم من ذهب إلى أنَّ حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الإضافة والبناء غير معهود (الرضي، 1996، صفحة 2: 155).

أمَّا ما احتجَّ به الكوفيون فهو: أولًا: نصب بـ(لا)؛ لأنه اكتفى بـ(لا) من الفعل؛ فالتقدير في:(لا رجلَ في الدارِ) هو(لا أجدُ رجلاً في الدار)، فاكتفوا بـ(لا) من العامل، قياسًا على قولك:(إن قُمْتَ قُمْتُ، وإنْ لا فلا) فالتقدير:(وإن لا تَقُمْ فلا أقُومُ)، فالاكتفاء هو عامل النصب في النكرة، وأجاب الانباري بأنَّ هذا دعوى إلى ما دليل فيه (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 302)، ويرى الباحث أن الأصل عدم التقدير ما لم تكن حاجة ملجئة إليه (الرضي، 1996، صفحة 1: 303)؛ لأنا لا نذهب باتجاه التأويل مع إمكانية حمل الشيء على ظاهره (الأندلسي، أبو حيان 1420 هـ، صفحة 1: 494)، فضلًا عن أنَّ الفعل لو ظهر لكان الاسم مفعولًا به وليس اسمًا لـ(لا)، وكما هو معلوم أنَّ الحروف لا تعمل دائمًا بمعنى الفعل ولا المعاني ناصبة كذلك (العكبري، 1986، صفحة 1: 366)، والثاني: (لا) ههنا معناها (غير)، نحو:(زيدٌ لا عاقلَ ولا جاهلَ) أي:(غير عاقل وغير جاهل)، فلما جاءت ههنا بمعنى (ليس) نصبوا بها: وأخرجوها من معنى(غير) لمعنى(ليس) ويَقَعَ الفرق بينهما (السراج، ابن 1996، صفحة 1: 381)، ورُدَّ بأنَّه (هلّا) رفعتم بها على القياس؛ فإنكم رفعتم بها إذا كانت بمعنى (ليس) (الأنباري، أبو البركات 1961، صفحة 1: 303)، قال الشاعر:

من صَدَّ عن نِيرَانِهَا فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

الثالث : ما قاله الكسائي أنها أعملت النصب؛ لأنها لمَّا أوِّلت بالنكرة _التي يكون خبرها قبلها_ نصبوا النكرة بغير تنوين (السراج، ابن 1996، صفحة 1: 381)، وأُجيب عنه أنَّ ذلك لو كان صحيحًا؛ لوجب دخول التنوين ولم يحذف؛ لأنه معرب؛ ولا مانع له من الصرف، الرابع: أنَّها عَمِلت النصب؛ لأنها نقيضة (إنَّ) (د. خديجة أحمد مفتي، 1425، صفحة 349)؛ لأن (لا) نافية، و(إنَّ) للإثبات، وهذا من حمل الأشياء على أضدادها، إلا أن (لا) فرع على (إنَّ)، فلمَّا نصبت(إنَّ) مع التنوين نصب ضدها(لا) من غير تنوين؛ لينحطَّ الفرع عن درجة الأصل، واجتمعا في التأكيد (محمد الخضر حسين ، 1353، صفحة 26)، ويرى الأنباريُّ بأنَّ هذا فاسد؛ لأن التنوين ليس من عمل (إنَّ)، وإنما هو شيء يستحقه الاسم في الأصل (الأنباري، أبو البركات 1961، الصفحات 1: 303-304)، الخامس: إذا كانت النكرة بعدها مفتوحة غير منونة فإنَّ هذا لا يوجب لها الإعراب في كل المواضع، ففي هذا الموضع مفتوحة غير منونة، وفي آخر تفتح وتنون، وتضم وتنون، وفي مواضع أخرى تنصب وتنون لا غير (العكبري، 1986، صفحة 1: 366).

أما العلوي فقد اختار رأي البصريين، ويرى أنها بنيت لتضمنها معنى(مِنْ) للاستغراق، إذ قال:"إنَّما حكمنا ببنائه؛ لتضمنُّه معنى(من) للاستغراق...؛ لأنه في جواب من قال:(هل من رجلٍ في الدار؟)، فيقول المجيبُ:(لا رجلَ في الدارِ) فاستغنى بذكرها في السؤال عن ذكرها في الجواب، وضُمِّن إياها، فوجب بناؤها، وهذا كلُّهُ على رأي سيبويه، والأخفش، والمبرِّد، والمازني، وغيرهم من نحاة

البصرة مع كونه مبنيًا مع (لا)، وحُكِي عن الكسائي والفراء أنَّه معربٌ، وإلى هذا ذهب السيرافي والزجاج من نحاة البصرة" (العلوي يحيى بن حمزة، 2023، صفحة 2: 59).

أما المحدثون فقد ذهب المخزومي إلى أنَّ النصب بتأثير التركيب لا بالعمل، فيرى أنَّ الاسم بعدها لم يخضع لتأثيرها، وحتى مع دخولها يبقى مبتدأ، ولكنَّه انتصب انتصاب المركبات مع دخولها، واستدلَّ بدليل آخر هو: أنَّك إذا فصلتها عن اسمها بفاصل سيبطل عملها، وعليه فالفتح كان بسبب التركيب، وفي بعض الأحيان يتبع الاسم بنعت ويلازمه ويصبحان بمنزلة الكلمة الواحدة، فهنا تكون(لا) منعزلة عن الاسم غير مركبة معه، نحو:(لارجلَ ظريفَ في الدارِ)، فـ(رجلَ ظريفَ) في محل رفع مبتدأ و(في الدار) خبره (المخزومي، 1986، صفحة 252).

وقد أنكر الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب دعوى بناء اسم(لا) على أساس تركيبها كتركيب(خمسةَ عشرَ)، ويرى أنها دعوى لا دليل عليها، ولا وجه للشبه بينها وبين هذا التركيب، مع العلم بأنَّ تركيبها مع اسمها من العلاقات الإعرابية التي يعمل فيها أحد الطرفين في الآخر، واستدلَّ على ذلك بأنَّ الاسم إذا كان مضافًا فإنه ينصب ولم يبنَ (د. عبدالرحمن أيوب، صفحة 46).

ويرى الباحث أنَّ في كلامه نظرًا؛ لأن للتراكيب محل من الإعراب، فتركيبها مع اسمها له محل، وخمسة عشر له محل أيضًا، فالنحويون بنوا رأيهم على أساس ألفاظ متركّبة مع بعضها، على على قضية محلها الإعرابي، وكذلك المشابهة في العربية واردة، والحمل على التشبيه من العلل المعمول بها.

وذهب الدكتور خليل عمايره إلى أن المسوغ للحركة الإعرابية على الاسم يعود إلى عادات العرب اللهجية بين نصب الاسم أو رفعه أو بنائه، ويرى أنها عنصر نفي تدخل على الجملة فتحول معناها من الإثبات إلى النفي، ولا قيمة دلالية للحركة الإعرابية على الاسم بعدها (د. خليل عمايرة، 1987، الصفحات 69-72).

ويرى الدكتور حسام النعيمي أنَّ الاسم معرب غير مبني؛ لأن ما قلوا به من علة تضمن الاسم معنى الحرف(من) باطلة؛ لأننا لا نسلم أن التضمُّن ههنا واجب البناء معه، فالتمييز تضمَّن معنى(من)، والحال تضمَّن معنى(في) أو الكاف في الجامد الذي للتشبيه وهما معربان (د. حسام النعيمي ، 1977، صفحة 209)، ويرى أنَّ الاسم مبني على ما ينصب به؛ واستدلَّ على إعرابه أنَّه لا داعي لجعل الاسم منصوبًا مرة، ومرة أخرى يكون مبنيًا، وهو قبل ذلك متمكن في الإعراب وليس مبنيًا (د. حسام النعيمي ، 1977، صفحة 247).

أمَّا الباحث فيرى أنَّ الرأي الراجح هو ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم، والاستدلال على ذلك من وجوه: أولها: الاسم قبل دخول(لا) في موضع إعراب وليس مبنيًا، ثانيًا: النصب كان بتأثير التركيب لا بتأثير العمل، والدليل على ذلك أنه يمكن العطف عليها مركبة مع اسمها، وعليه لا أثر لحركة البناء في ذلك، وإنَّما الأثر للمحل الإعرابي، ثالثًا: من عادة العرب أن يحملون الأشياء على النقيض، وههنا نقيضتها(إنَّ)، و(إنَّ) اسمها منصوب معرب.

رابعًا: خبر لا النافية للجنس بين الذكر والحذف:

يرى النحويون (لا) النافية للجنس من الحروف النواسخ، وهي تنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصًا، ونفيها عن الجنس يستلزم نفيها عن جميع أفراده (الصبان، 1997، صفحة 2: 3)، وهي عاملة عمل(إنَّ) (الأزهري، 2000، صفحة 1: 336)، وتدخل على المبتدأ والخبر، وتعمل في المبتدأ النصب، وتعمل في الخبر الرفع، وقد يرد خبرها محذوفًا، وفي هذا قال العلوي :"إنَّه يجوز حذفه، فنقول: أمَّا أهل الحجاز فتارة يذكرونه للبيان من جهة أنَّه بمنزلة خبر المبتدأ، ولا يكون النفي له ثمرة إلا بوجوده، ويجوز عندهم حذفه إذا كان هناك قرينةٌ تُرشدُ إليه، إمَّا لدلالة النفي عليه في مثل قولك:(لا إلَه إلَّا الله)، ونحو:(لا فَتَى إلَّا عليٌّ، ولا سَيفَ إلَّا ذُو الفقارِ)، وأمَّا لكونه في جواب كلام، كقولك لمن يقولُ:(هل من رجل أفضل من زيدٍ؟) فتقول:(لا رجلَ)، فلمَّا تقدَّم ما يُرشد إليه جاز حذفه" (العلوي يحيى بن حمزة، 2023، الصفحات 269-270)، فقد ذكر العلوي في رأي أهل الحجاز أمرين: الأول، أنهم يذكرونه قياسًا على خبر المبتدأ فكما المبتدأ محتاج إلى خبره فـ(لا) واسمها محتاج إلى خبره أيضًا، ويرى أن النفي يكتمل معناه وتُفهَم مقاصده بوجوده، والأمر الآخر، أنهم ذهبوا إلى جواز حذف خبر (لا) النافية للجنس، وذلك إذا دلَّ عليه دليلٌ، كأن يكون الدليلُ قرينةً، وهذه القرينة إمَّا دلالة النفي نحو قوله تعالى:" قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ"،[الشعراء:50]، وقوله تعالى:"لا إِلَه إِلَّا الله"،[محمد:19] ونحو: (لا فَتَى إلَّا عليٌّ، ولا سَيفَ إلَّا ذُو الفقارِ)، والتقدير: ولا ضير لنا، لا إله موجود، وإمَّا جواب لسؤال بناء على كلام سابق نحو: هل من رجل في الدّار؟ فتقول: لا رجلَ، ولا تذكر(في الدّار)؛ لأنَّه في الأصل ردٌّ لمن سأل؛ ولدلالة السُّؤال عليه (الأثير، ابن 1420هـ، صفحة 1: 577)، أي أنَّ هناك ما يدلُّ عليه.

ثم قال العلوي: "وأما بنو تميم فقد قال الزمخشري، وصاحب القانون: إنَّهم لا يثبتونه في كلامهم أصلًا" (العلوي يحيى بن حمزة، 2023، صفحة 1: 270)، فبنو تميم والطائيون لا يثبتون خبر (لا) في الكلام (الزمخشري، 1993، صفحة 1: 52)، وروى العلوي عن بعض المتأخرين أنهم أنكروا على الزمخشري والجزولي (صاحب القانون) قولهم: إنَّهم لا يثبتونه في كلامهم أصلًا، فقال:" وقد أنكر بعض النُّظَّار من النُّحاة المتأخرين عليهما هذه المقالة، وقال: إنَّ حذف خبر (لا) من غير دلالة عليه يكون عديم الفائدة، وما عُدِمت فائدتُه فالعرب مُخْرَجُونَ على إلغائه وترك التكلُّمِ بِه، وهذا خطأٌ من صاحب المقولة، وجهل بمقاصدهما، فإنَّهما لم يذكرا أنه حُذِف من غير دلالة، وإنَّما قالا: إنَّه لم يُلفظْ به في كلامهم أصلًا، ولم يتعرَّضا للدلالة وعدم الدلالة... ولهذا قال الشيخ:(فأمَّا بنو تميم فلا يثبتونه أصلًا)، يعني: ظاهرٌ في كلامهم إمَّا للعلم به، وهو مرادٌ من جهة العمومِ ، وهذا العامُّ كالموجود من جهة استغراقه، وإمَّا لأن النفي قد أغنى عنه، كما أغنى قولك:(انتفى القيام) عن تقدير خبر فيه" (العلوي يحيى بن حمزة، 2023، الصفحات 1: 270-271)، مما تقدم نجد أن العلوي دافع عن رأي الزمخشري والجزولي في رأيهما، ويرى أن بعض المتأخرين كـ(علم الدين الأندلسي المتوفى661هـ) ، وابن مالك، قد جانبوا الصواب، وفهموا النص من جهة أنه لا يمكن الحذف في العربية من غير دلالة، ولكن العلوي أوضح كلامهما أتمّ إيضاح، ويرى أنه لم يثبت إمَّا للعلم به، وإمَّا إنَّ مجيء النفي أغنى عنه، قال ابن مالك:"وليس بصحيح ما قالاه؛ لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه" (مالك، ابن، صفحة 1: 538).

من المعلوم أن خبر (لا) النافية للجنس جرى عليه ما جرى على الأخبار الأخرى، من الذكر والحذف، كخبر المبتدأ، وخبر (كان)، وخبر(إنَّ)، قياسًا على أنها في منزلة واحدة.

ولكن هناك خلاف بين الحجازيين والتميميين في حذف خبر(لا) النافية للجنس (يعيش، 2001، صفحة 1: 265) كما أشار إليه العلوي أعلاه، فذهب الحجازيون (الأندلسي أبو حيان، 1988، صفحة 3: 1300) إلى حذفه إذا دل دليل عليه فلا خبر في ذلك، ولا مانع من حذفه، ويكثر الحذف في حال توافر الدليل، نحو قوله تعالى:"ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ"[البقرة:2]، ونحو قوله تعالى :"لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"[الصافات/35] ، قال أبو علي الفارسي:"وقد يحذف الخبر مع لا هذه وذلك قولك: لا إله إلا الله، والمعنى: لا إله لنا إلا الله، أو في الوجود" (الفارسي، أبو 1969، صفحة 1: 240)، وكذلك قولنا:(لاحول ولا قوة إلا بالله), فيكثر حذف الخبر مع إلا (السيوطي، صفحة 1: 530), والتقدير: ولا قوة في الوجود، وفي كلمة الشهادة لا يصحّ أن يكون الخبر (اللهُ) فيها؛ وذلك لأمرين: أحدهما: أنَّه معرفةٌ و(لا) لا تعمل في معرفة، الآخر: أنّ اسم (لا) هنا عامٌ؛ وقولك: (إلا الله) خاصٌ، والخاصُّ لا يكون خبرًا عن العامّ (يعيش، 2001، صفحة 1: 265).

فيجب أن يكون هناك مسوغًا لهذا الحذف, وهذا المسوغ أنهم لا يقدمون على الحذف إلا إذا كان مبنيًا على كلام متقدم قد جرى فيه ذكر الخبر, فاستغنى بذلك عن ذكره, كأن قائلاً قال: هل من أهل لكم؟ وهل من بأس لكم ؟ ... فقيل: لا أهل ... إلى آخره أي : لا أهل لنا , ولا بأس لنا (الجرجاني، 1982، صفحة 2: 800)، (الجندي، 2002، صفحة 1: 351).

أمَّا التميميون فلا يظهرونه مطلقًا وهو واجب الحذف (الحاجب، ابن ، 2010، صفحة 1: 17)، نحو قوله تعالى :"لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ" [المائدة:109]، ومنه قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام):" فَإِنَّمَا أَنَا وَأَنْتُمْ عَبِيدٌ مَمْلُوكُونَ لِرَبٍّ لاَ رَبَّ غَيْرُهُ" (الشريف، 1437هـ، صفحة 469)، والتقدير:(لا ربَّ موجودٌ غيرُهُ)، فـ(غيرُ) هنا صفة لاسم (لا) وهو(رب)، وقد جاءت هذه الصفة مرفوعة حملًا لها على موضع (لا) واسمها، فحملها الرفع بالابتداء (الجرجاني، 1982، صفحة 2: 801).

أمَّا إذا لم يتوفَّر الدليلُ في الجملة على خبر(لا) فلابد من ذكره، بإجماع الطرفين(الحجازيين والتميميين) (الأندلسي، أبو حيان 1996، صفحة 5: 239)، واستشهد النحويون بقول الشاعر (الطائي حاتم، صفحة 311):

ورَدَّ جازرُهم حَرفاً مُصَرّمةً ولا كريمَ من الوِلدان مصبوحُ

إذ رفع الشاعر مصبوحًا خبرًا لقوله:(كريم)؛ لأن (لا) وما بعدها في موضع رفع بالابتداء.

قال سيبويه :" لما صار خبرًا جرى على الموضع؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على لا، فجرى مجرى: لا أحدَ فيها إلا زيد" (سيبويه، 1988، صفحة 2: 300)، فظاهر كلامه بأن لا عمل لـ(لا) في ما بعدها إلا أن تحمل على موضع الابتداء من(لا واسمها) وبناها معه (السراج، ابن 1996، صفحة 1: 385)، وحمله المبرد على النعت للموضع (المبرد، 1994، الصفحات 4: 369-370), وعليه يكون الخبر محذوفًا لعلم السامع به مقدرًا بـ(موجود), ووافقه العكبري (العكبري، 1986، صفحة 1: 346)، فظاهر قوله (مصبوح) خبر لقوله: (لا كريم), وإن كان بنو طيءٍ لا يبالون بخبر(لا) النافية للجنس, فلعله سلك طريقة الشعراء في ترك مذهبهم, إما لإقامة الوزن, وإما لإرادة الإضافة, ويجوز أن يكون صفة لمنفي مع (لا)؛ لأن محلهما رفع بمنزلة مبتدأ وخبره محذوف أي: لا كريم مصبوح

هناك (يعيش، 2001، صفحة 1: 266)، وقال ابن مالك:" فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى كقولك مبتدئًا مقتصرًا:(لارَجُلَ), فمثل هذا لا يعد كلامًا عند أحد من العرب؛ لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئًا" (مالك، ابن 1990، صفحة 2: 56).

ويرى الباحث أنَّ لا خلاف في المسألة؛ لأن الطرفين أجمعوا على ذكر الخبر إذا لم يظهر المراد, قال الأشموني:" فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع" (الأشموني، 1998، صفحة 1: 346) ؛ لأن الكلام يجب أن يكون له فائدة, فما لا فائدة فيه وجب حذفه (مالك، ابن، صفحة 1: 537).

ويبدو لي أن ما ذكره الحجازيون من ذكر وحذف خبر(لا) مع توفر دليل على ذلك هو أرجح الرأيين؛ لأن اللفظ إذا دُلَّ عليه ولم يختل المعنى بحذفه فلا داعي لوجوده؛ ولأن وجوده سيسهب النص ويثقل الكلام بلا فائدة, فحذفه أرجح من وجوده, أما في حال عدم توفر الدليل(القرينة) فلا يجوز حذفه؛ لأن ذلك سيُذهِب جمالية العبارة ورونقها وجرس ألفاظها, فضلًا عن أنَّ القارئ سيضطر إلى التأويل والتخريج؛ بسبب الغموض الذي يعتري الكلام مع الحذف, وهذا ما نجد عليه حال الكثير من المحذوفات في العربية التي اضطر النحويون إلى تخريجها لتتلاءم مع القاعدة النحوية .

خامسًا: حذف الخبر بعد لولا :

لولا أداة شرط غير جازمة وهي دالة على امتناع لوجود (الأندلسي أبو حيان، 1988، صفحة 4: 1904)، نحو قوله تعالى: "لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ"[سبأ:31]، أي: لولا أنتم صددتمونا، وهي أداة ربط، وحرفٌ غير جازمٍ يدخل على جملتين: الأولى: جملة اسمية من مبتدأ وخبر، والأخرى جملة فعلية من فعل وفاعل، متعلقان مع بعضهما، ومرتبطان بها كدخول حرف الشرط على جملتين فعليتين، فيربط إحداها بالأخرى فتصيران كالجملة الواحدة (يعيش، 2001، صفحة 1: 241)، نحو قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام):"لَوْلاَ الأَجَلُ الَّذِي كَتَبَ اللهُ عَلَيْهِمُ لَمْ تَسْتَقِرَّ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ طَرْفَةَ عَيْن، شَوْقاً إِلَى الثَّوَابِ، وَخَوْفاً مِنَ الْعِقَابِ" (الشريف، 1437هـ، صفحة 422).

فإذا دخلت على هاتين الجملتين يكون عملُها ربط الجملة الأولى بالجملة الثانية، أي: امتناع الثانية لوجود الأولى (الزجاجي ، 1984، صفحة 1: 3)، فهي داخلة على اسم مبتدأ وخبره محذوف، وقد أقيم جوابها مقام الخبر نحو:(لولا عليٌ لهلك عمر) فتقدير الكلام : لولا عليٌ موجودٌ لهلك عمر (زادة أحمد التائب، 1998، صفحة 260)، وليست جملة (هلك عمر) خبرًا للمبتدأ (علي)؛ لخلو هذه الجملة من الضمير العائد إلى عليٍ، وقد قرر النحويون أنَّ الخبر إذا كان جملةً فلا بدَّ أنْ يكون في تلك الجملة ضميرٌ (العلوي، 2009، صفحة 1: 296) أو ما يقوم مقام الضمير، ويعود على المبتدأ (الأشبيلي ابن أبي الربيع، 1986، صفحة 1: 591).

قال العلوي:"يكون حذفه على جهة الوجوب... بعد لولا في نحو قولك:(لولا علي لهلك عمر)، وهذا الحذف على جهة الوجوب، لابد فيه من اعتبارين: أمَّا أولًا فلابد من أن يسد مسد الخبر غيرٌه يكون في موضعه، وأمَّا ثانيًا فلابد فيه من اعتبار قرينة، فمتى حصل هذا الشرطان وجب حذفه، وقد وجد في لولا هذان الشرطان، هذا كلُّه على رأي سيبويه، والمبرد، والسيرافي، فأمَّا على رأي الكسائي والفراء، وغيرهما من نحاة الكوفة، فإنَّما مرفوعها يكون بالفاعلية لا غيرُ والمعنى: لولا وجود زيدٌ لأكرمتك، وحرف النفي جعلوه عِوضًا عن الفعل" (العلوي يحيى بن حمزة، 2023، صفحة 1: 250)، تابع العلوي جمهور النحويين في قولهم بلزوم حذف الخبر بعد لولا ويرى وجوب الحذف؛ لحصول شرطيه وهما: أولًا: القرينة الدالّة على الخبر المعيّن، وهي لفظة (لولا)، إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم، فـ(لولا) دالّة على أنّ الخبر الذي بعدها (موجود)، لا (قائم)، ولا (قاعد) ولا غير ذلك من أنواع الخبر، والآخر: اللفظ الساد مسد الخبر، وهو جواب (لولا) (الرضي، 1996، صفحة 1: 275)، وهذا ما ذهب إليه الرضي قبله (الرضي، 1996، صفحة 1: 275)، ووافقهما الشيخ خالد الأزهري، إذ قال: "وإنما حذف الخبر بعد (لولا) إذا كان كونًا مطلقًا؛ لأنّه معلوم بمقتضى (لولا)، إذ هي دالّة على إمتناع لوجود، ... فصحَّ الحذف لتعيين المحذوف، وإنما وجب لسدّ الجواب مسدّه وحلوله محلّه" (الأزهري، 2000، صفحة 1: 224).

فالعلة عند العلوي علة استغناء، وإنَّما استغنوا عنه لوجود قرينة تدلُّ عليه وهي (لولا) نفسها، فشرط حذف الخبر وجود القرينة الدالة على الخبر المعين، فهي موجودة لتدلَّ على انتفاء الملزوم لوجود المبتدأ (الأزهري، 2000، صفحة 1: 275)، وليس المراد بعلة الاستغناء من باب إبدال بعض الألفاظ ببعضها كما أماتت العرب(وذر) و(ودَع) وأبدلوها بـ(ترك) (جني، ابن، صفحة 1: 379)، ولكنَّه من قبيل الاكتفاء بالقرينة في فهم المعنى، وقد لا يستدعي جوابًا البتةَ، فلهذا الاكتفاءِ دلالتُه (عبدالفتاح د. علي ، 2010، صفحة 61)، ولهذا قال الزمخشريُّ في قوله تعالى :"وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ"[النور: 10]:"جوابُ (لولا)

متروكٌ، وتركُه دالٌّ على أمرٍ عظيمٍ لا يُكتنه، ورُبَّ مسكوتٍ عنه أبلغ من منطوقٍ به" (الزمخشري، 1407، صفحة 3: 217) كما قال سيبويه: "لأنَّهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطًا" (سيبويه، 1988، صفحة 3: 646).

وقد اعتل غير واحد من النحويين بهذه العلة، ومنهم المبرد فالعلة عند علة استغناء وذكرها في باب (المبتدأ المحذوف والخبر استغناءً عنه وهو باب لولا) إذ قال: "اعلم أن الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف لما يدلُّ عليه، وذلك قولك: (لو لا عبدُ الله لأكرمتك)، فـ(عبد الله) ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف والتقدير: لولا عبد الله بالحضرة، أو لسبب كذا لأكرمتك" (المبرد، 1994، صفحة 3: 76)، وبها قال أبو جعفر النحَّاس في إعراب قوله تعالى: " فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ"[البقرة :64] :" فلَولا فَضلُ اللهِ رفع بالابتداء عند سيبويه، والخبر محذوف لا يجوز عنده إظهاره؛ لأنَّ العرب استغنت عن إظهاره بأنَّهم إذا أرادوا ذلك جاءوا بأنَّ فإذا جاءوا بها لم يحذفوا الخبر، والتقدير: فلولا فضل الله تداركَكم" (النحاس، 1421، صفحة 1: 58).

ويرى قسم من النحويين أنَّ حذف الخبر بعد (لولا)، لقيام قرينة دالة على خصوصية الخبر ويصحبها لفظ في موضع الخبر لازم ذكره لموجب أوجبه، ولذلك وجب حذف الخبر، كقولهم: لولا زيد لكان كذا، وشبهه (الحاجب ابن ، 1989، صفحة 2: 783)، وهذا في كلِّ موضعٍ ينضمُّ إلى القرينة الدالة عليه لفظ يلتزم في موضعه، نحو قولهم: (لولا زيدٌ لكان كذا)، فلولا تدلُّ على امتناع ما بعدها لوجود ما قبلها، فهي تدلُّ على الوجود المستلزم للخبر الذي هو (موجود)، وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا الذي هو (لكان كذا)، فقد حصل الأمران : القرينة الدالة، واللفظ الملتزم، فلو أثبتَّ الخبر وقلتَ : (لولا زيدٌ موجودٌ لكان كذا)، لم يجز (شاهنشاه، 2000، صفحة 1: 150).

واختلف النحويون في حذفه، فقال الجمهور: هو محذوفٌ وجوبًا، ولا يكون إلا كونًا مطلقًا، أي يصحُّ أنْ يحلَّ محله (كائنٌ) أو (موجودٌ) أو نحوهما، وذهب بعضهم إلى أنَّ الخبر بعدها مقيد (المرادي، 1992، صفحة 1: 599)، فإذا كان كونًا مطلقًا غير مقيد وجب حذفه، وإنَّما حذف الخبر هنا لأمن اللبس، وقد كثر في كلام العرب حذفه عند أمن اللبس، قال الزجَّاجيُّ :" من شأن العرب تخفيف ما يكثر في كلامهم وحذفه لا سيَّما إذا عرف موقعه ولم يقع فيه لبس" (الزجاجي ، 1985، صفحة 1: 94)، فإذا أريد الكون المقيد جُعِل مبتدأً، نحو: (لولا قيامُ زيد لأتيتك)، وأمَّا إذا كان مقيدًا ولادليل عليه فيوجبون إثباته إذا ألبس، وعليه فذكر الخبر واجب نحو:(لولا زيدٌ سالَمَنَا ما سلِمَ) (هشام، ابن 1985، صفحة 1: 217)، وهو مذهب الرماني والشجري والشلوبين (الرماني، 1998، صفحة 1451)، وإن كان مقيدًا وله دليل عليه، جاز إثباته وحذفه، فالحذف نحو إن يقال لك : (هل زيدٌ محسنٌ إليك)؟ فتقول: (لولا زيدٌ لهلكت)، أي: لولا زيدٌ محسنٌ، والإثبات نحو قول أبي العلاء المعري (المعرّي أبو العلاء، 1901، صفحة 54):

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُل عَضْبٍ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا

فقد ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا _ وهو جملة (يمسك) وفاعله ومفعوله_ لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونًا خاصًا وقد دل عليه الدليل (عقيل ابن، 1980، الصفحات 1: 250-251).

وقيل سبب الحذف: إنَّ جواب (لولا) وطول الكلام أغنى عنه، ومن القائلين بهذا الرأي عبد القاهر الجرجاني إذ يرى أنَّ "حذف الخبر عنه حذفًا لازمًا؛ لطول الكلام بالجواب الذي هو قولك، لكان كذا، وكذا؛ لأن الحال تدلّ عليه" (الجرجاني، 1982، صفحة 1: 218)، ويرى الباحث أنَّ هذا الرأي فيه نظرًا؛ فهو ضعيف؛ لأنَّه قد جاء الجواب في كلام العرب محذوفًا، وغير جائز حذف العوض والمعوض منه، ومصداق ذلك ما جاء في التنزيل من قوله تعالى :"وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ"،[الفتح:25]، فالنص الشريف يضعِّف القول بسبب حذف الخبر لطول الكلام، محتجًا بأصلٍ من الأصول النحوية التي أجمع عليها النحويون وهو أنَّ العرب لا تجمع بين العوض والمعوَّض منه سواء أ كان في الذكر أم في الحذف (الشاطبي، 2007، صفحة 5: 292)؛ فجواب لولا سيكون عوضًا عن الخبر، وقد ورد حذفه في النص السابق، فتعويض جواب لولا عن الخبر يؤدي إلى هذا الاعتراض الأصيل.

وقيل : إنَّ (لولا) لمَّا كانت مركبة من (لو) التي معناها امتناع الشيء لامتناع غيره (جني ابن، 1993، صفحة 1: 314)، ومن (لا) النافية، و(لو)لا تليها جملة اسمية البتة (الزجاجي ، 1985، صفحة 1: 127)، و(لا) إذا دخلتْ على جملة اسمية معرفة الصدر، أو نكرة موصوفة (هشام ابن ، 1985، صفحة 1: 319) ولم تعمل فإنَّها تكرر في الغالب، فلمَّا كان الأمر كذلك اختزلوا الخبر مع (لولا) ليكون في اللفظ بعدها جزءٌ واحدٌ (البغدادي، ابن، 2010، صفحة 457).

وإذا تقصَّينا مصنفات النحويين نجد أنَّ سيبويه يرى أنَّ سبب الحذف هو كثرة الاستعمال، فيقول بعد حديثه عن (لولا) وما بعدها من مبتدأ وخبرٍ "ولكن هذا حُذف حين كثُر استعمالُهم إياه في الكلام كما حُذف الكلام من إمَّا لا، زعم الخليل رحمه الله أنَّهم أرادوا إن

كنت لا تفعل غيره فافعلْ كذا وكذا إمَّا لا، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام" (سيبويه، 1988، صفحة 2: 129)، ولَعمري فسيبويه كثيرًا ما يعلل بعلة كثرة الاستعمال، فهي داعية إلى التخفيف، وحذف ما فهم معناه وأمن لبسه بغيره، وهي علة كثيرة الدوران في كتابه، ولا تكاد تخلو منها جزئية من الجزئيات التي تتناول الواقع اللغوي (العبيدي د. شعبان عوض، 1999، صفحة 256)، ومن كلام سيبويه يمكن استخلاص قاعدة مُفادها أنَّ الخبر حين يكون كونًا عامًا، فإنما يجب حذفه لكثرة الاستعمال (المخزومي، 1986، صفحة 151)، واعتمد هذه العلة ابن السراج (السراج، ابن 1996، صفحة 1: 68)، والأعلمُ الشنتمريُّ (الشنتمري، 1999، صفحة 257)، وابنُ يعيش (يعيش، 2001، صفحة 1: 241)، والرضي (الرضي، 1996، صفحة 1: 234)، وابن مالك (مالك، ابن 1990، صفحة 1: 276)، وابن هشام (هشام، ابن 1985، صفحة 1: 217)، والأشموني (الأشموني، 1998، صفحة 1: 206).

ومن النحويين من أنكر الحذف، ويرى أنَّه ليس ههنا حذفٌ البتة، فقد ذهب ابن الطراوة إلى أنَّ جواب لولا هو خبر المبتدأ الواقع بعد لولا (هشام ابن ، 1985، صفحة 1: 360)، وضعَّفه الجمهور؛ لأنه لا رابط بين المبتدأ وجواب(لولا)؛ لأن الجواب جملة، وليس فيها عائدٌ إلى المبتدأ، والجملة إذا وقعت خبرًا لابد فيها من عائدٍ إلى المبتدأ (الناظم ابن ، 2000، صفحة 1: 84).

مما تقدم يجد الباحث أن رأي العلوي موافق تمامًا لمن تقدمه من نحويي البصرة، الذين يرون أنَّ الخبر محذوف للأسباب التي ذكرناها، واستدلال الباحث على هذا من الاعتبارين الذين قال بهما، وأسندهما برأي البصريين في الاسم المرفوع بعد(لولا) بالابتداء (سيبويه، 1988، صفحة 2: 129)، وبالفاعلية عند الكسائي (السيرافي، 2008، صفحة 3: 136)، وقيل: بالرفع بـ(لولا)؛ لنيابتها مناب (لو لم يوجد) (الأزهري، 2000، صفحة 1: 602), وقيل: بها نفسها؛ لأنها مختصة بالأسماء (الفراء، صفحة 1: 334).

وانتهج المحدثون سبيل النحويين القدماء والمتأخرين في وجوب حذف خبر لولا، وذهب الدكتور عبد الستار الجواريُّ إلى أنَّ جعلَ المسوغ والمجوِّز لحذف الخبر هو أنَّه "كونٌ عام، والكون العام حدثٌ يمرُّ به كلُّ كائن فلا داعي لذكره" (الجواري د. أحمد عبد الستار ، 1987، الصفحات 65- 66).

وخلاصة القول إنَّ النحويين لم يخرجوا في تعليلاتهم، عمَّا هو مألوف في كلام العرب، وهي في جملتها ترجع إلى الاستغناء عن الفائض من الكلام، إذا كانت ثمَّة قرينة تدلُّ عليه حاليةً أو مقاليةً، فإذا صادف ذلك كثرة الاستعمال، أو طول الكلام كان ذلك أدعى للاستغناء وألزم.

النتائج :

1. ترجَّح لدى الباحث جواز تقديم اسم كان وأخواتها على أخبارها، لأنَّها أفعال متصرفة فعوملت معاملة الأفعال المتعدية المتصرفة الأخرى في جواز تقديم مفاعيلها على فاعلها، أما تقديم خبر (ليس) على اسمها، فيجوز ذلك، قياسًا أنها فعل كـ(كان وأخواتها)، فضلًا عن ورود ذلك في كلام العرب شعرًا، وهو مقياس العرب في تقعيد قواعدهم وترسيخها.
2. توصَّل البحث إلى أنَّ (إنَّ) ترفع الخبر بعدها؛ لمشابهتها للفعل، فأشبهت الفعل وعملت عمله، ولكنها لم تتصرف تصرفه.
3. كشف البحث أنَّ الاسم المفرد النكرة المنفي بـ(لا) النافية للجنس معربٌ منصوب بها؛ لأنَّ الاسم قبل دخول(لا) في موضع إعراب وليس مبنيًا، والنصب كان بتأثير التركيب لا بتأثير العمل
4. خلص البحث إلى أنَّ رأي الحجازيين في مسألة ذكر وحذف خبر(لا) مع توفر الدليل هو الرأي الراجح؛ لأن اللفظ إذا دُلَّ عليه ولم يختل المعنى بحذفه فلا داعي لوجوده؛ ولأن وجوده سيسهب النص ويثقل الكلام بلا فائدة, فحذفه أرجح من وجوده, أما في حال عدم توفر الدليل(القرينة) فلا يجوز حذفه؛ لأن ذلك سيُذهِب جمالية العبارة ورونقها وجرس ألفاظها, فضلًا عن أنَّ القارئ سيضطر إلى التأويل والتخريج.
5. بيَّن البحث أنَّ العلة في حذف الخبر بعد (لولا) علة استغناء؛ لوجود قرينة تدلُّ عليه وهي (لولا) نفسها، فشرط حذف الخبر وجود القرينة الدالة على الخبر المعين، فهي موجودة لتدلَّ على انتفاء الملزوم لوجود المبتدأ.

المصادر والمراجع

إبراهيم مصطفى. (1992). *إحياء النحو* . مصر .

ابن الصائغ. (2004). *اللمحة في شرح الملحة* . المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية .

ابن القواس. (1985). *شرح ألفية ابن معط* . الرياض: مكتبة الخريجي.

ابن بابشاذ. (1977). *شرح المقدمة المحسبة*. الكويت: المطبعة العصرية.

ابن عصفور. (ابن 1971). *شرح جمل الزجاجي*. بغداد.

ابن يعيش. (2001). *شرح المفصل*. لبنان: دار الكتب العلمية.

الأثير. (ابن 1420هـ). *البديع في علم العربية* . السعودية: جامعة ام القرى.

الأخفش. (1990). *معاني القرآن للأخفش*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأربلي. (1294هـ). *جواهر الأدب في معرفة كلام العرب* . القاهرة: مطبعة وادي النيل.

الأزهري. (2000). *شرح التصريح على التوضيح*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأشبيلي ابن أبي الربيع. (1986). *البسيط في شرح جمل الزجاجي* . بيروت: دار الغرب.

الأشموني. (1998). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. لبان: دار الكتب العلمية.

الانباري. (بلا تاريخ). دمشق: المجمع العلمي العربي.

الأنباري. (أبو البركات 1961). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*. مطبعة السعادة.

الأندلسي. (أبو حيان). بيروت: دار الفكر.

الأندلسي أبو حيان. (1988). *ارتشاف الضرب*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأندلسي. (أبو حيان 1420 هـ). *البحر المحيط في التفسير*. بيروت: دار الفكر.

الأندلسي. (أبو حيان 1996). *التذييل والتكميل*. دمشق: دار وكنوز أشبيليا.

البطليوسي. (بلا تاريخ). *الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل*. بيروت: دار الطليعة.

البعلي. (محمد بن أبي الفتح 2002). *الفاخر في شرح جمل عبد القاهر*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والأدب.

البغدادي. (2010). عمان: دار عمار.

البغدادي. (ابن، 2010). *المحصول في شرح الفصول*. عمَّان: دار عمَّار. البغدادي) .إسماعيل .(1995*هدية العارفين)أسماء المؤلفين وآثار المصنفين* . (اسطنبول :وكالة المعارف باسطنبول.

الجرجاني. (1982). بغداد: دار الرشيد.

الجرجاني. (1982). *المقتصد في شرح الإيضاح*. بغداد: دار الرشيد.

الجزولي. (1988). *المقدمة الجزولية في النحو*. السعودية: مطبعة ام القرى.

الجندي. (2002). *الإقليد شرح المفصل*. السعودية : مكتبة الملك فهد للنشر.

الجواري د. أحمد عبد الستار . (1987). *نحو المعاني*. بغداد: مطبعة المجمع العراقي .

الحاجب. (1980). *شرح الوافية نظم الكافية*. النجف الأشرف: مطبعة الآداب.

الحاجب ابن . (1989). *أمالي ابن الحاجب* . بيروت : دار الجيل.

الحاجب. (ابن 1982). *الإيضاح في شرح المفصل* . بغداد: مطبعة العاني .

الحاجب، ابن . (2010). *الكافية في علم النحو* . القاهرة: مكتبة الآداب.

الخبار. (2007). *ابن* . مصر: دار السلام.

الخبار. (ابن 2007). *توجيه اللمع في العربية* . مصر: دار السلام للطباعة.

الخوارزمي. (1990). لبنان: دار الغرب.

الخوارزمي. (1998). *ترشيح العلل في شرح الجمل* . مكة المكرمة : جامعة أم القرى.

الدهان. (ابن 2011). *الغرة في شرح اللمع* . الرياض: دار التدميرية.

الرضي. (1996). *شرح الرضي على الكافية* . ليبيا: منشورات جامعة قان بنغازي .

الرماني. (1998). *شرح كتاب سيبويه للرماني*. الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود.
الزبيدي. (1987). *إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة*. بغداد: مكتبة النهضة العربية.
الزجاج. (1988). *معاني القرآن وإعرابه* . بيروت : عالم الكتب.
الزجاجي . (1984). *الجمل في النحو* . مؤسسة الرسالة.
الزجاجي . (1984). *حروف المعاني والصفات* . بيروت: مؤسسة الرسالة.
الزجاجي . (1985). *اللامات*. دمشق: دار الفكر.
الزجاجي. (1983). *مجالس العلماء*. القاهرة: مكتبة الخانجي.
الزجاجي. (1986). *الإيضاح في علل النحو*. بيروت: دار النفائس.
الزمخشري. (1407). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. بيروت : دار الكتاب العربي.
الزمخشري. (1993). *المفصل في صنعة الإعراب*. بيروت : مكتبة الهلال.
السراج. (ابن 1996). *الأصول في النحو* . بيروت: مؤسسة الرسالة.
السراجي قاسم. (2013). *مجموع الإمام يحيى بن حمزة*. صنعاء اليمن: دار الإمام زيد بن علي.
السراجي. (قاسم حسن 2010). *مجموع الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة العلوي*. اليمن: دار الإمام زيد بن علي.
السهيلي. (1992). *نتائج الفكر* . بيروت: دار الكتب العلمية.
السيرافي. (2008). *شرح كتاب سيبويه*. لبنان: دار الكتب العلمية.
السيوطي. (بلا تاريخ). *همع الهوامع*. مصر: المكتبة التوقيفية.
الشاطبي. (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية في جامعة ام القرى .
الشاطبي. (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية* . مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية جامعة أم القرد.
الشجري. (1991). *أمالي ابن الشجري*. القاهرة: مكتبة الخانجي .
الشنتمري. (1999). *النكت في تفسير كتاب سيبويه* . المغرب: مطبعة فضالة.
الشوكاني ، محمد. (1929). *البدر الطالع* (المجلد صفحة 2: 331). القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
الشوكاني. (1348). *البدر الطالع*. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
الشوكاني محمد بن علي . (1348). *البدر الطالع*. القاهرة: دار الكتب الإسلامي .
الشوكاني، البدر الطالع. (1929). *البدر الطالع*. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
الشوكاني، محمد بن علي. (1348). *البدر الطالع*. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
الشوكاني، محمد، علي. (1929). *البدر الطالع*. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي .
الصبان. (1997). *حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك*. بيروت: دار الكتب العلمية.
الصنعاني. (بلا تاريخ). بيروت: دار المعرفة.
الصنعاني. (بلا تاريخ). بيروت: دار المعرفة.
الصنعاني. (البدر الطالع 1381،). بيروت: دار المعرفة.
الصنعاني .(n.d.). *ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع* .بيروت :دار المعرفة.
الطائي حاتم. (بلا تاريخ). *ديوان حاتم بن عبد الله الطائي*. بيروت : دار الكتب العلمية .
العبيدي د. شعبان عوض. (1999). *التعليل اللغوي في كتاب سيبويه* . ليبيا : دار الكتب الوطنية.
العرشي) .القاضي حسين بن أحمد .(1939*بلوغ المرام* .الاسكندرية :مكتبة الثقافة الدينية .
العكبري. (1986). *التبيين عن مذاهب النحويين*. السعودية: دار الغرب.
العكبري. (1995). دمشق: دار الفكر.
العلوي. (1427ه). *المحصل في كشف أسرار المفصل*. السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
العلوي. (2009). الرياض: مكتبة الرشد ناشرون.
العلوي .(2009) .*المنهاج في شرح جمل الزجاجي* .الرياض :مكتبة الرشد.

العلوي يحيى بن حمزة. (2023). *الازهار الصافية في شرح المقدمة الكافية* . مصر: دار السلام.

العلوي. (يحيى بن حمزة 2023). مصر: دار السلام.

الفارسي. (2002). *المسائل* . عمان: دار الثقافة.

الفارسي. (أبو 1969). *الإيضاح العضدي*. الرياض: كلية الآداب جامعة الرياض.

الفراء. (بلا تاريخ). *معاني القرآن*. مصر: دار المصرية.

القريشي. (1987). *الإرشاد إلى علم الإعراب*. مكة المكرمة: دار إحياء التراث الإسلامي .

الكوفي. (2002). *البيان في شرح اللمع* . عمان: دار عمار.

المبرد. (1994). *المقتضب*. القاهرة: مطبعة الأهرام التجارية .

المخزومي. (1986). *في النحو العربي نقد وتوجيه* . لبان : دار العربي.

المرادي. (1992). *الجنى الداني* . بيروت: دار الكتب العلمية.

المرادي. (2008). القاهرة: دار الفكر العربي.

المرتضى الشريف. (1437ه). *نهج البلاغة*. النجف الأشرف: العتبة العلوية المقدسة.

المعرّي أبو العلاء. (1901). *ديوان سقط الزند* . مصر: مطبعة هندية في شارع الأزبكية.

المفضل الضبي. (بلا تاريخ). *المفضليات* . القاهرة: دار المعارف.

الناظم ابن . (2000). *شرح ابن الناظم* . بيروت: دار الكتب العلمية.

النحاس. (1421). *إعراب القرآن*. بيروت: دار الكتب العلمية.

النيلي. (1415ه). السعودية: مكتبة فهد الوطنية.

النيلي. (1415ه). *الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية* . السعودية : مكتبة فهد الوطنية .

الوراق. (ابن 1999). *علل النحو* . الرياض : مكتبة الرشد.

برهان. (ابن 1954). *شرح اللمع* . الكويت: السلسلة التراثية .

جني. (ابن 1988). الكويت: دار الكتب الثقافية.

جني ابن. (1993). *سر صناعة الإعراب*. دمشق : دار القلم.

جني. (ابن 2010). *مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها* . الكويت: كلية الآداي جامعة الكويت.

جني. (ابن). *الخصائص*. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب.

د. حسام النعيمي . (1977). *النواسخ في كتاب سيبويه* . بغداد: دار الرسالة.

د. خديجة أحمد مفتي. (1425). *الحمل على النقيض في الاستعمال العربي(بحث منشور)*. السعودية : جامعة ام القرى لعلوم الشريعة .

د. خليل عمايرة. (1987). *أسلوبا النفي والاستفهام في العربية*. بيروت: دار الفكر للنشر.

د. عبدالرحمن أيوب. (بلا تاريخ). *دراسات نقدية في النحو العربي* . الكويت: مؤسسة الصباح .

درويش. (1415ه). *إعراب القرآن وبيانه* . دمشق: دار ابن كثير.

زادة أحمد التائب. (1998). *قراضة الذهب في علمي النحو والأدب*. بيروت: دار صادر.

سيبويه. (1988). *الكتاب*. مصر: الخانجي.

شاهنشاه. (2000). *الكناش في فني النحو والصرف* . لبان : المكتبة العصرية.

شاهنشاه. (ابن). *الكناش في فني النحو والصرف*. بيروت: 2000.

عبد الله الحبشي. (2004). *مصادر الفكر الإسلامي في اليمن*. أبو ظبي: المجمع الثقافي.

عبدالفتاح د. علي . (2010). *دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية* . بغداد: مطبعة النماء.

عقيل. (ابن 1405). دمشق: دار الفكر.

عقيل ابن. (1980). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. القاهرة: مكتبة الكمال.

مالك. (ابن 1990). *شرح تسهيل الفوائد*. مطبعة هجر.

مالك. (ابن). *شرح الكافية الشافية*. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي جامعة أم القرى.

محمد بن علي الشوكاني . (1348).

محمد الخضر حسين . (1353). *القياس في اللغة العربية* . القاهرة: المطبعة السلفية .

محمد الشوكاني. (1929). *البدر الطالع*. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

محمد بن علي الشوكاني . (1348).

محمد بن علي الشوكاني. (1348). *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع* . القاهرة: دار الكتاب الإسلامي .

محمد بن علي الشوكاني،. (1929). *البدر الطالع*. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي .

معط. (1997). *الفصول الخمسون* . بيروت : عيسى البابلي وشركاؤه .

ناظر الجيش. (1428). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل القواعد* . مصر : دار السلام.

هشام. (ابن). بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

هشام ابن . (1985). *مغني اللبيب في شرح الأعاريب* . دمشق: دار الفكر.

هشام. (ابن 1383). القاهرة.

هشام. (ابن 1985). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. دمشق: دار الفكر.

References

‘Ali, A. F. (2010). *The Semantic Function of Sufficiency in the Qur’anic Sentence*. Baghdad: Al-Namā’ Press.

‘Amayrah, K. (1987). *The Styles of Negation and Interrogation in Arabic*. Beirut: Dar Al-Fikr.

Abu Al-‘Ala’ Al-Ma‘arri. (1901). *Diwan Saqt Al-Zand*. Egypt: Hindiya Press on Al-Azbakiya Street.

Abu Al-Farisi. (1969). *Al-Idah Al-‘Udhudi*. Riyadh: College of Arts, University of Riyadh.

Al-‘Akbari. (1986). *Al-Tabyin ‘an Madhahib Al-Nahwiyyin*. Saudi Arabia: Dar Al-Gharb.

Al-‘Akbari. (1995). Damascus: Dar Al-Fikr.

Al-‘Alawi, Yahya ibn Hamzah. (2023a). *Al-Azhar Al-Safiyya fi Sharh Al-Muqaddimah Al-Kafiyyah*. Egypt: Dar Al-Salam.

Al-‘Alawi, Yahya ibn Hamzah. (2023b). Egypt: Dar Al-Salam.

Al-‘Alawi. (2006/1427 AH). *Al-Muhassal fi Kashf Asrar Al-Mufassal*. Saudi Arabia: Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.

Al-‘Alawi. (2009a). Riyadh: Al-Rushd Publishers.

Al-‘Alawi. (2009b). *Al-Minhaj in the Explanation of Al-Zujaji’s Jumal*. Riyadh: Al-Rushd Library.

Al-‘Arshi, Qadi Husayn ibn Ahmad. (1939). *Bulugh Al-Maram*. Alexandria: Religious Culture Library.

Al-‘Ubaydi, Dr. Sha‘ban ‘Awadh. (1999). *Linguistic justification in Sibawayh’s book*. Libya: National Book House.

Al-Akhfash. (1990). *The Quranic meanings of Al-Akhfash*. Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Anbari, Abu Al-Barakat. (1961). *Al-Insaf fi Masa’il Al-Khilaf bayn Al-Nahwiyyin Al-Basriyyin wal-Kufiyyin*. Sa‘adah Press.

Al-Anbari. (n.d.). *[Untitled work]*. Damascus: Arab Scientific Academy.

Al-Andalusi, Abu Hayyan. (1988). *Artshaf Al-Darb*. Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Andalusi, Abu Hayyan. (1996). *Al-Tadhil wal-Takmil*. Damascus: Dar Wukunuz Ashbilia.

Al-Andalusi, Abu Hayyan. (2000/1420 AH). *Al-Bahr Al-Muheet fi Al-Tafsir*. Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Andalusi, Abu Hayyan. (n.d.). Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Arbali. (1877/1294 AH). *Jewels of literature in understanding the speech of the Arabs*. Cairo: Wadi Al-Nil Press.

Al-Ashmuni. (1998). *Al-Ashmuni’s explanation of Ibn Malik’s Alfiyya*. Lebanon: Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyya.

Al-Azhari. (2000). *Explanation of Al-Tasreeh ‘ala Al-Tawdih*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyya.

Al-Ba‘li, Muhammad ibn Abi Al-Fath. (2002). *Al-Fakhir fi Sharh Jumal Abd Al-Qahir*. Kuwait: National Council for Culture and Arts.

Al-Baghdadi. (2010). Amman: Dar Ammar.

Al-Batlusi. (n.d.). *Al-Hilal fi Islah Al-Khalal min Kitab Al-Jumal*. Beirut: Dar Al-Tali‘ah.

Al-Farisi. (2002). *Al-Masa’il (Issues)*. Amman: Dar Al-Thaqafah.

Al-Farra’. (n.d.). *Meanings of the Qur’an*. Egypt: Al-Masriyyah Publishing House.

Al-Habshi, ‘A. (2004). *Sources of Islamic Thought in Yemen*. Abu Dhabi: The Cultural Foundation.
Al-Hajib. (1980). *Sharh Al-Wafiyah Nazm Al-Kafiyah*. Najaf Al-Ashraf: Al-Adab Press.
Al-Jawari, Dr. Ahmad Abd Al-Sattar. (1987). *Nahw Al-Ma‘ani*. Baghdad: Iraqi Academy Press.
Al-Jazuli. (1988). *Al-Muqaddimah Al-Jazuliyyah fi Al-Nahw*. Saudi Arabia: Umm Al-Qura Press.
Al-Jundi. (2002). *Al-Iqlid Sharh Al-Mufassal*. Saudi Arabia: King Fahd Library for Publishing.
Al-Jurjani. (1982). *Al-Muqtasid fi Sharh Al-Iydah*. Baghdad: Dar Al-Rashid.
Al-Jurjani. (1982). Baghdad: Dar Al-Rashid.
Al-Khwarizmi. (1990). Lebanon: Dar Al-Gharb.
Al-Khwarizmi. (1998). *Tarsheeh Al-‘Ilal fi Sharh Al-Jumal*. Makkah: Umm Al-Qura University.
Al-Kufi. (2002). *Al-Bayan in the Explanation of Al-Luma‘*. Amman: Dar ‘Ammar.
Al-Makhzumi. (1986). *In Arabic Grammar: Critique and Guidance*. Lebanon: Dar Al-‘Arabi.
Al-Mubarrad. (1994). *Al-Muqtaḍab*. Cairo: Al-Ahram Commercial Press.
Al-Mufaddal Al-Ḍabbi. (n.d.). *Al-Mufaddaliyat*. Cairo: Dar Al-Ma‘arif.
Al-Muradi. (1992). *Al-Jana Al-Dani*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah.
Al-Muradi. (2008). Cairo: Dar Al-Fikr Al-‘Arabi.
Al-Nahhas. (2000/1421 AH). *I‘rab Al-Qur’an*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah.
Al-Nayli. (1995/1415 AH). *Al-Safwah Al-Safiyyah fi Sharh Al-Durrat Al-Alfiyyah*. Saudi Arabia: King Fahd National Library.
Al-Nayli. (1995/1415 AH). Saudi Arabia: King Fahd National Library.
Al-Nu‘aymi, H. (1977). *The Nawasikh in Sibawayh's Book*. Baghdad: Dar Al-Risalah.
Al-Qurashi. (1987). *Al-Irshad ila ‘Ilm Al-I‘rab*. Makkah: Dar Ihya’ Al-Turath Al-Islami.
Al-San‘ani. (1961/1381 AH). *Al-Badr Al-Tali‘*. Beirut: Dar Al-Ma‘rifah.
Al-San‘ani. (n.d.). *Appendix to Al-Badr Al-Tali‘ bi Mahasin man ba‘da al-Qarn al-Sabi‘*. Beirut: Dar Al-Ma‘rifah.
Al-Sharif Al-Murtada. (2016/1437 AH). *Nahj Al-Balagha*. Najaf Al-Ashraf: Al-‘Atabah Al-‘Alawiyyah Al-Muqaddasah.
Al-Shawkani, M. b. ‘A. (1348 AH). *Al-Badr al-Tāli‘ bi Maḥāsin man ba‘da al-Qarn al-Sābi‘*. Cairo: Dar Al-Kitab Al-Islami.
Al-Shawkani, M. b. ‘A. (1929). *Al-Badr al-Tāli‘*. Cairo: Dar Al-Kitab Al-Islami.
Al-Shawkani, M. b. ‘A. (1929). *Al-Badr al-Tāli‘*. Cairo: Dar Al-Kitab Al-Islami.
Al-Ta’i, Hatim. (n.d.). *Diwan of Hatim ibn ‘Abd Allah Al-Ta’i*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah.
Ayoub, A. R. (n.d.). *Critical Studies in Arabic Grammar*. Kuwait: Al-Sabah Foundation.
Darwish. (1994/1415 AH). *Parsing and Clarifying the Qur’an (I‘rāb al-Qur’ān wa Bayānuh)*. Damascus: Dar Ibn Kathir.
Husayn, M. Al-Kh. (1934/1353 AH). *Analogy in the Arabic Language*. Cairo: Al-Salafiyyah Press.
Ibn ‘Aqil. (1980). *Sharḥ Ibn ‘Aqīl on Alfīya Ibn Mālik*. Cairo: Al-Kamāl Library.
Ibn ‘Aqil. (1985/1405 AH). Damascus: Dar Al-Fikr.
Ibn ‘Asfour. (1971). *Explanation of al-Zujaji’s sentences*. Baghdad.
Ibn Abi Al-Rabi‘ Al-Ashbili. (1986). *Al-Basit in the explanation of Al-Zujaji’s sentences*. Beirut: Dar Al-Gharb.
Ibn al-Atheer. (1999/2000). *The innovative in Arabic science* [Al-Badī‘ fī ʿilm al-ʿArabiyya]. Saudi Arabia: Umm al-Qura University.
Ibn Al-Baghdadi. (2010). *Al-Mahsul fi Sharh Al-Fusul*. Amman: Dar Ammar.
Ibn Al-Dahan. (2011). *Al-Ghurrah fi Sharh Al-Luma‘*. Riyadh: Dar Al-Tadmiriyya.
Ibn Al-Hajib. (1982). *Al-Iydah fi Sharh Al-Mufassal*. Baghdad: Al-Ani Press.
Ibn Al-Hajib. (1989). *Amali Ibn Al-Hajib*. Beirut: Dar Al-Jil.
Ibn Al-Hajib. (2010). *Al-Kafiyah fi ‘Ilm Al-Nahw*. Cairo: Al-Adab Library.
Ibn Al-Khibar. (2007). Egypt: Dar Al-Salam.
Ibn Al-Khibar. (2007). *Tawjih Al-Luma‘ fi Al-‘Arabiyya*. Egypt: Dar Al-Salam Printing.
Ibn Al-Nazim. (2000). *Sharh Ibn Al-Nazim*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah.
Ibn al-Qawas. (1985). *Explanation of Ibn Mu‘aṭ’s Alfiyya*. Riyadh: Al-Khurayji Library.
Ibn al-Saigh. (2004). *The glimpse in the explanation of the polished work*. Medina: Deanship of Scientific Research, Islamic University.
Ibn Al-Warraq. (1999). *‘Ilal Al-Nahw*. Riyadh: Al-Rushd Library.
Ibn Babshadh. (1977). *Explanation of al-Muḥassabah introduction*. Kuwait: Al-‘Asriyyah Press.
Ibn Burhan. (1954). *Sharh Al-Luma‘*. Kuwait: Heritage Series.
Ibn Hishām. (1963/1383 AH). Cairo.

Ibn Hishām. (1985). *Awdah Al-Masālik ilā Alfiya Ibn Mālik*. Damascus: Dar Al-Fikr.
Ibn Hishām. (1985). *Mughni Al-Labīb fī Sharḥ Al-Aʻārīb*. Damascus: Dar Al-Fikr.
Ibn Hishām. (n.d.). Beirut: Al-Maktabah Al-ʻAsriyyah Publications.
Ibn Jinni. (1988). Kuwait: Dar Al-Kutub Al-Thaqafiyyah.
Ibn Jinni. (1993). *The Secrets of the Art of Parsing (Sirr Ṣināʻat al-Iʻrāb)*. Damascus: Dar Al-Qalam.
Ibn Jinni. (2010). *Selected and Refined Notes from Abu ʻAli Al-Farisi's Tadhkira*. Kuwait: College of Arts, University of Kuwait.
Ibn Jinni. (n.d.). *Al-Khaṣāʼiṣ (Linguistic Characteristics)*. Cairo: Egyptian General Book Organization.
Ibn Mālik. (1990). *Sharḥ Tashīl al-Fawāʼid*. Hajar Press.
Ibn Mālik. (n.d.). *Sharḥ al-Kāfiya al-Shāfiya*. Makkah: Scientific Research Center, Umm Al-Qura University.
Ibn Yaʻish. (2001). *Explanation of al-Mufaṣṣal*. Lebanon: Dar al-Kutub al-ʻIlmiyyah.
Ismaʻil Al-Baghdadi. (1995). *Hadya Al-ʻArifin (Authors' Names and Works)*. Istanbul: Maʻarif Agency Istanbul.
Mufti, K. A. (2004/1425 AH). *Opposition-Based Construction in Arabic Usage (Published Article)*. Saudi Arabia: Umm Al-Qura University, Faculty of Islamic Sciences.
Mustafa, I. (1992). *Revival of grammar*. Egypt.
Muṭāʻ, Ibn. (1997). *Al-Fuṣūl Al-Khamsūn (The Fifty Chapters)*. Beirut: ʻĪsā Al-Bāblī & Co.
Nāẓir Al-Jaysh. (2007/1428 AH). *Tamḥīd al-Qawāʻid bi Sharḥ Tashīl al-Qawāʻid*. Egypt: Dar Al-Salam.
Shahanshah, Ibn. (2000). *Al-Kunāsh in the Arts of Grammar and Morphology*. Beirut: Al-Maktabah Al-ʻAsriyyah.
Shahanshah. (2000). *Al-Kunāsh in the Arts of Grammar and Morphology*. Lebanon: Al-Maktabah Al-ʻAsriyyah.
Sibawayh. (1988). *Al-Kitāb (The Book)*. Egypt: Al-Khanji.
Zadah, A. A. (1998). *Qirāḍat al-Dhahab fī ʻIlmay al-Naḥw wa al-Adab*. Beirut: Dar Ṣādir.